نماذج من الهجرة غير المشروعة بين دول الاتحاد الأوروبي وأمريكا الشمالية وأستراليا

Examples of illegal immigration between EU countries, North America and Australia

إعداد

د. محمد بن مطلق بن جسار الظفيري

Dr. Mohammed Mutlaq Jassar Al Dhafiri

Doi: 10.21608/jasg.2022.247739

استلام البحث : ٣٠ / ٥ / ٢٠٢٢

قبـــول النشر : ٢٥ / ٦ / ٢٠٢٢

الظفيري ، محمد بن مطلق بن جسار (٢٠٢٢). نماذج من الهجرة غير المشروعة بين دول الاتحاد الأوروبي وأمريكا الشمالية وأستراليا. ***المجلة العربية للدراسات الجغرافية***، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر، مج ٥، ع ١٤، ص ص ١٠٥ ـ ١٥٤.

https://jasg.journals.ekb.eg

نماذج من الهجرة غير المشروعة بين دول الاتحاد الأوروبي وأمريكا الشمالية وأستراليا

المستخلص :

هدفت الدراسة إلى التعرف على دوافع الهجرة إلى كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي وأستراليا، بالإضافة إلى التعرف على آثار الهجرة، وآليات مواجهتها، والتعرف على مدى اتفاق هذه الآليات مع الاتفاقيات الدولية وقوانين حقوق الإنسان، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي. حيث تم توضيح الأسباب التي تدفع الأفراد إلى الهجرة، وكذلك توضيح الأثار الإيجابية والسلبية للهجرة الدولية على هذه البلدان، بالإضافة إلى الآليات التي تتبعها تلك الدول لمواجهة تدفقات الهجرة ومدى اتفاقها مع حقوق الإنسان، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أبرزها:

١. تعدد الأسباب التي تدفع الأفراد إلى الهجرة من بلادهم، ما بين الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والديموغرافية.

٢. تتمثل المشكلة الأولى التي تواجه هذه الدول في تحول قضايا الهجرة من مجرد قضايا اقتصادية واجتماعية إلى قضايا تتعلق بالأمن والسياسة.

٣. اتخذت هذه الدول عدد من الإجراءات كي تحد من الهجرة حيث تم عقد اتفاقيات مع البلدان التي تعد المصدر الأولى للمهاجرين وأيضا بلدان العبور كما قدمت العديد من الحوافز كالاستثمارات في هذه الدول.

٤. تم تكريس الخيار الأمني والاعتماد على أساليب قسرية، كاحتجاز المهاجرين.

٥. الإجراءات الأمنية التي تقوم بها دول الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا تتعارض مع حقوق الإنسان وتنتهك الحقوق المدنية والاجتماعية والاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير المشروعة، الخيار الأمني، المهاجرون، مشكلات المهاجرين، حقوق الإنسان.

Abstract:

The study aimed to identify the motives of migration to the United States, the European Union and Australia, and the effects of migration, the mechanisms to address them and to identify the extent of these mechanisms in accordance with international conventions and human rights laws, the study adopted a descriptive approach. Where it was clarified the reasons why individuals migrate, and the positive and negative effects of international migration on these countries, and the

mechanisms used by these countries to cope with migration flows and their compatibility with human rights, were clarified.

1. There are variety of reasons that motivate individuals to emigrate, including economic, social, political and demographic.
2. The first problem facing these countries is the transformation of migration issues from economic and social issues to security and policy issues.
3. States have taken a number of measures to curb migration where agreements have been concluded with countries that are the main source of migrants and transit countries.
4. The security option was devoted to coercive methods such as the detention of migrants.
5. The security measures undertaken by the European Union, the United States and Australia violate human rights and violate civil, social and economic rights.

Key words: Illegal immigration, security option, migrants, migrant problems, human rights.

أولاً: المقدمة:

تعد الهجرة أحد مظاهر الانتقال الطوعي للأفراد أو الجماعات بهدف تحقيق حياة أفضل، فقديما كان الأفراد يهاجرون إلى حيث يتواجد الماء والغذاء، أما الآن فقد تعددت أسباب الهجرة فهناك من يهاجر من أجل التعليم والانتقال إلى مراكز العلم والبحث، وهناك من ينتقل من أجل العمل في الدول ذات الاقتصادات المزدهرة، وأيضا من يهرب من القهر والظلم في بلاده أملا في الحصول على الحرية في الدول الغربية.

وليس هناك تحديد دقيق لأعداد المهاجرين الدوليين حول العالم، إلا أن الأمين العام للأمم المتحدة في خلال افتتاحه لجلسة الأمم المتحدة التي تتعلق بتأثير الهجرة على التنمية عام ٢٠١٠م، قد بين أن عدد المهاجرين الدوليين في العالم يبلغ ٢١٤ مليون مهاجر، وأن حوالي ثلثي هؤلاء المهاجرين يسكنون الدول الغنية، كما أكد أن المهاجرون يواجهون أوضاع سيئة في مختلف دول العالم بسبب تزايد معدلات كراهية الأجانب، بالإضافة إلى اتباع عدد من الحكومات اليمينية المتطرفة في الدول الأوربية للعديد من الإجراءات الانتقائية (عبدالرحمن، ٢٠١٨).

وفي عام ٢٠١٥م بلغ عدد المهاجرين في دول العالم حوالي ٢٤٤ مليون بنسبة تقدر بـ ٣.٣% من عدد السكان العالمي، حيث كان أغلب المهاجرين من الفئة العمرية التي تقع بين ٢٠ و٦٤ عاماً، وقد شكلت نسبتهم ٧٥% من عدد المهاجرين، بينما بلغ عدد المهاجرين إلى أوروبا وحدها في عام ٢٠١٥م نحو ٧٥ مليون مهاجر. في حين أن عدد المهاجرين في أمريكا الشمالية في نفس العام قد بلغ ٥٤ مليون، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية هي المقصد الأساسي للمهاجرين حيث بلغ عددهم ٤٦.٦ مليون فرد، وبالانتقال إلى القارة الأسترالية فقد جاءت أستراليا في المركز التاسع من حيث عدد المهاجرين (وكالة الأمم المتحدة للهجرة، ٢٠١٧).

وفي عام ٢٠١٧م استمر عدد المهاجرين في الزيادة، فوفقا لتقرير الأمم المتحدة فقد بلغ عددهم نحو ٢٥٨ مليون مهاجر، منهم نحو ٧٨مليون مهاجر وصلوا إلى أوروبا، وفي أمريكا الشمالية حوالي ٥٨ مليون مهاجر، ولا زالت الولايات المتحدة الأمريكية تضم العدد الأكبر من المهاجرين إذ يقدر عددهم بـ ٥٠ مليون نسمة مهاجر، تليها المملكة العربية السعودية وألمانيا بـ ١٢ مليون مهاجر لكل منهما، في حين كان عدد المهاجرين الدوليين في أستراليا حوالي٧ مليون مهاجر (United Nations, 2017)، انظر الشكل رقم (١) والذي يبن المقارنة بين أعداد المهاجرين لعامي ٢٠٠٠ و٢٠١٧. والشكل رقم (٢) يوضح مسارات الهجرة غير المشروعة العالمية والتي يسلكها المهاجرون.

شكل رقم (١): التوزيع لعدد المهاجرين في عام ٢٠٠٠م وعام ٢٠١٧م

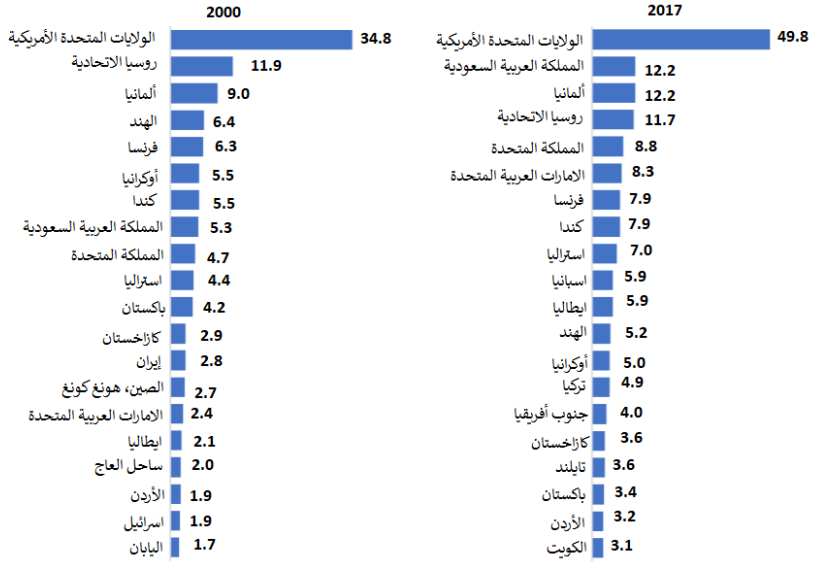

المصدر: (International Migration Report. 2017)

الشكل رقم (٢): مسارات الهجرة العالمية

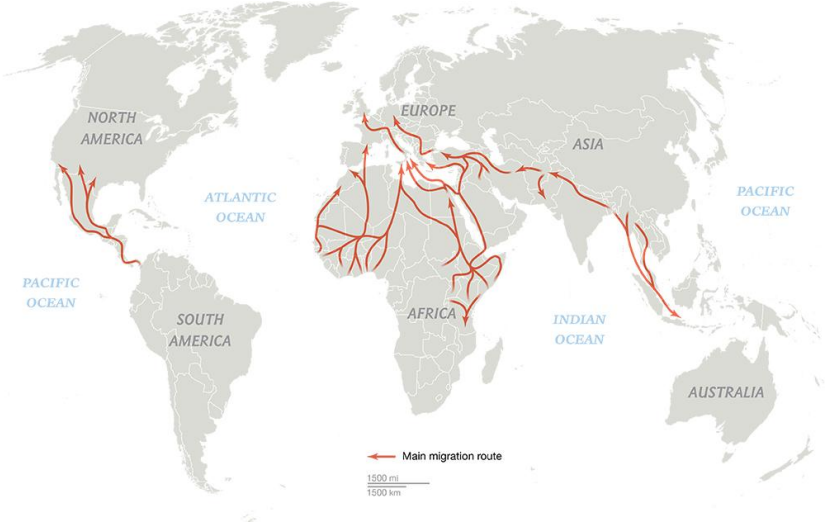

المصدر: (Conant and others, 2015)

ويلاحظ أن ظاهرة الهجرة غير المشروعة بين الدول ارتبطت بقرارات فردية من قبل المهاجرين، وعلى الرغم من وجود بعض الإيجابيات التي تنتج عن هجرة الأفراد إلى الدول المتقدمة، كمساهمتهم في جلب المنافع لبلادهم كتقليل البطالة، وتوفير تحويلات بالعملات الأجنبية، إلا أن لها تأثيرها على المجتمعات سواء التي هاجرت منها أو التي هاجرت إليها (أمعضشو، ٢٠١٣).

لقد أصبح هناك جدلاً واسعاً في الوقت الحالي حول مشكلة الهجرة خاصة غير المشروعة إلى الدول الأوربية وأستراليا وأيضا الولايات المتحدة، حيث بدأ هذا الجدل يأخذ طابع سياسي، ودفع ذلك العديد من الدول إلى فرض قيود على المهاجرين على اختلاف خصائصهم، سواء المهاجرين الشرعيين الذين قدموا إلى تلك الدول من أجل العمل أو لم شمل الأسرة أو حتى اللجوء، أو المهاجرين الغير شرعيين.

فنجد أن إرادة الدول المستقبلة للمهاجرين توحدت على هدف واحد ألا وهو ضرورة القيام باتخاذ إجراءات وتدابير تساهم في التصدي لظاهرة الهجرة والتحكم في المشكلات الناتجة عنها، ولعل أبرز هذه الإجراءات هو القيام بتشديد الرقابة على الحدود، ووضع قوانين تعوق حركة المهاجرين وتنقلاتهم إلا أنه وعلى الرغم من اتفاقنا مع تلك الدول في رغبتها في الحفاظ على أراضيها وأمنها إلا أن الإجراءات الأمنية التعسفية التي تقوم بها دول الاتحاد الأوربي أو الولايات المتحدة الأمريكية أو أستراليا ضد المهاجرين والتي تتمثل في الاعتقال والاحتجاز والإعادة القسرية للمهاجرين فهي تتعارض مع حقوق الإنسان ومع الاتفاقيات الدولية التي تتعلق بالمهاجرين.

ومن هذا المنطلق تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دوافع الأفراد إلى الهجرة والانتقال إلى دول الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية أو حتى أستراليا، بالإضافة إلى التعرف على الأساليب والاستراتيجيات التي تتبعها الدول المستقبلة للمهاجرين من أجل مكافحة الهجرة وتقييم مدى اتفاقها مع مبادئ حقوق الإنسان، ووضع بعض الحلول التي يمكن من خلالها القضاء على تلك الظاهرة.

منهج الدراسة:

وفقاً لطبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إليها الدراسة، فقد اعتمد الباحث بتطبيق المنهج الوصفي، وذلك بهدف وصف الظاهرة المدروسة.

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة في:

١. التعرف على دوافع الهجرة إلى كلا من الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوربي وأستراليا.
٢. التعرف على الآثار السلبية للهجرة على تلك الدول.
٣. التعرف على آليات مواجهة الدول لظاهرة الهجرة والمشكلات الناتجة عنها.

٤. التعرف على مدى اتفاق الآليات التي تستخدمها كلا من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي وأستراليا في مواجهة الهجرة مع الاتفاقيات الدولية وقوانين حقوق الإنسان.

تساؤلات الدراسة:

١. ما هي دوافع الهجرة إلى كل من الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوربي وأستراليا؟

٢. ما هي الآثار السلبية للهجرة على الدول المستضيفة؟

٣. ما هي آليات مواجهة الدول لظاهرة الهجرة والمشكلات الناتجة عنها؟

٤. ما مدى اتفاق الآليات التي تتبعها دول الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا مع مبادئ حقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية؟

أهمية الدراسة:

الأهمية النظرية للدراسة:

تتمثل الأهمية النظرية للدراسة في كونها تتناول موضوع هام وهو الهجرة الدولية والتي تحولت من ظاهرة إلى مشكلة تؤثر على العديد من الدول، حيث أثرت الهجرة على العديد من المجالات سواء الاقتصادية والاجتماعية وأيضا العلاقات بين الدول، كما أنها أصبحت تمس مختلف الشرائح الاجتماعية فهي لم تعد قاصرة على الشباب فقط، بل انضمت النساء إلى المهاجرين.

الأهمية العلمية للدراسة:

تتمثل في أنها توضح الآثار والقضايا الناتجة عن الهجرة الدولية وبالتالي قد تساعد نتائج الدراسة في اتخاذ القرارات المناسبة للحد من آثار الهجرة السلبية خاصة.

مفاهيم الدراسة:

الهجرة:

الهجرة في اللغة مشتقة من الفعل (هَجَرَ) وتعنى اعرض عن الشيء أو الفرد وابتعد عنه ومنها الفعل هاجر ويعنى رحل عن بلاده (أمعضشو، ٢٠١٣).

وتعرف الهجرة في الموسوعة السياسية على أنها انتقال فرد أو جماعة من مكان إلى آخر، ويعرفها المعجم القانوني على أنها تلك العملية التي يقوم من خلالها فرد بالانتقال إلى بلد غير بلده الأصلي وذلك بهدف الحصول على عمل في البلد المستقبل، كما أن الهجرة تعنى الانتقال للعيش في مكان آخر لفترة طويلة مع استثناء عمليات الانتقال للسياحة أو العلاج (الريس، ٢٠١٤).

ويعرفها مجدوب (٢٠١٤) على أنها قيام الشخص أو مجموعة من الأشخاص بترك مكان إقامتهم من اجل الانتقال للعيش في مكان آخر، مع وجود نية لديهم بالبقاء في المكان الجديد لمدة زمنية طويلة، ووفقا له فإن الهجرة تنقسم إلى

نوعين وهما الهجرة الداخلية والتي خلالها ينتقل الفرد من منطقة لأخرى في نفس دولته، والهجرة الخارجية وهي انتقال الفرد على خارج حدود دولته.

الهجرة الدولية:

تعرف الهجرة الدولية على أنها انتقال الفرد عبر الحدود الدولية، وذلك بهدف الإقامة في الدولة الجديدة سواء بشكل دائم أو مؤقت (الريس، ٢٠١٤).

الهجرة المشروعة:

تحدث الهجرة المشروعة في البلدان التي تسمح قوانينها باستقبال الأجانب المهاجرين عبر حدودها سواء البرية أو البحرية أو الجوية، وتتم من خلال حصول لمهاجر على بعض الوثائق الرسمية من السلطات المختصة (فريجة، ٢٠١٥).

الهجرة غير المشروعة:

يقصد بها قيام المهاجرين بالانتقال إلى دول أخرى دون الحصول على تأشيرات رسمية لدخول تلك الدول، أو يقومون بالبقاء في الدولة بعد انتهاء فترة إقامتهم الرسمية (الريس، ٢٠١٤).

تعرف أيضا الهجرة غير المشروعة باسم الهجرة السرية، ويقصد بها عدم التزام بعض الأفراد بالشروط الرسمية والقانونية التي تتعلق بانتقالهم وإقامتهم في دولة ما (بوكمزا، ٢٠١٦).

تعرف كذلك بكونها تمثل حالة الانتقال من دولة إلى أخرى تسللا دون تأشيرة دخول، أو تصريح بالإقامة، أو العمل، أو المرور، من قبل السلطات المعنية بتنظيم الهجرة والجنسية، والبقاء بتلك الدولة بطريقة لا يبيحها القانون المحلي للدولة (السراني، ٢٠١٠)، مما يجعل المهاجرون بهذه الدولة أو تلك مطلوبا لدى السلطات المعنية بمكافحة الهجرة غير الشرعية وحماية الحدود وعند القبض عليه يتم احتجازه، ومن ثم ترحيله إلى دولته (المصراتي، ١٤٣٥هـ).

ثانياً: دوافع الهجرة:

وفقا للأمم المتحدة فإن المهاجرين هم الأفراد الذين يقومون بتغيير محل إقامتهم من مكان إلى آخر لفترة زمنية محددة، وهي لا تشمل رجال الأعمال أو السياح، كما يتم تضمين العمال الموسميين في فئة المهاجرين على المدى القصير.

ووفقا للمنظمة الدولية للهجرة الصادر عام ٢٠١٥م فإن هناك مليار مهاجر، من بينهم ٢٤٤ مليون مهاجر دولي. أما الباقون فهم مهاجرون داخليون من بينهم ١٥٠ مليون من المهاجرين الصينيين الذين ينتقلون من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية (Batsaikhan and others, 2018).

وأصبحت الهجرة أحد الظواهر العالمية المعقدة التي تواجه العديد من دول العالم، والهجرة لا تعد ظاهرة حديثة بل هي عملية مستمرة منذ منتصف القرن التاسع عشر، إلا أنها قد تحولت من الهجرة المشروعة إلى تدفق أعداد كبيرة من المهاجرين

بطرق غير مشروعة وذلك بعد إغلاق العديد من الدول أبواب الهجرة المشروعة (الريس، ٢٠١٤).

وقد دفع إغلاق الدول لباب الهجرة الراغبين في الهجرة إلى اتباع الطرق الغير مشروعة، فوفقاً للمنظمة الدولية للهجرة والتي تتبع الأمم المتحدة فإن أعداد المهاجرين الغير شرعيين قد تزايد بشكل كبير وذلك بسبب الأزمات الاقتصادية الكبيرة التي تمر بها العديد من الدول ومعاناة الأفراد من الفقر في الدول النامية وقد بينت المنظمة أن هناك ما يقرب من ١٠ إلى ١٥% من المهاجرين حول العالم هم مهاجرين غير شرعيين (ميخائيل، ٢٠١٤).

ولذلك يعتبر موضوع الهجرة من المشكلات الهامة التي فرضت نفسها على العديد من دول العالم والشكل رقم (٣) يوضح عدد المهاجرين حول العالم في الدول المستقبلة عام ٢٠١٧.

شكل رقم (٣): الدول التي تستضيف أكبر عدد من المهاجرين الدوليين

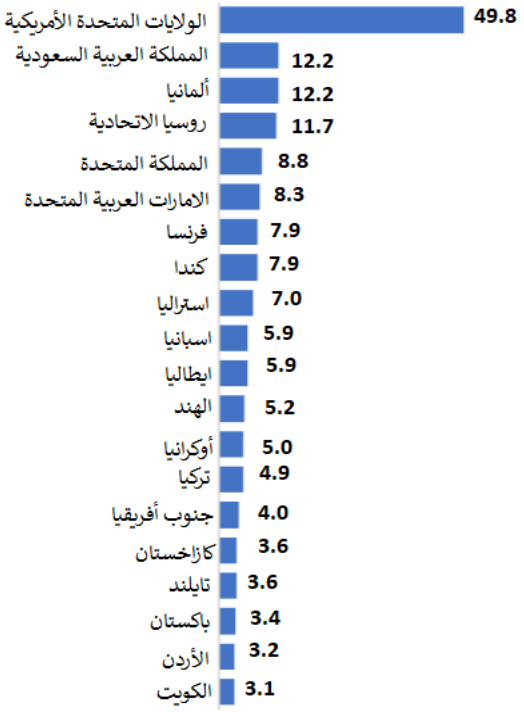

المصدر: (International Migration Report. 2017)

من الشكل رقم (٣) نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية هي أكثر الدول المستقبلة للمهاجرين، حيث تخطى عددهم ٤٥ مليون نسمة، تليها المملكة العربية السعودية وألمانيا ثم الاتحاد الروسي والمملكة المتحدة والإمارات العربية وفرنسا ثم كندا وأستراليا وغيرها من الدول التي تنتمي للاتحاد الأوربي، وبالتالي فإنه ووفقا لهذه الإحصاءات فإن أغلب الهجرة الدولية تتجه إلى البلدان الصناعية المتقدمة، ويمكن إرجاع زيادة عدد المهاجرين الدوليين إلى السعودية والإمارات واحتلالهم مراكز متقدمة إلى أن تلك الدول هي دول نفطية وتتسم بارتفاع مستويات الدخول بالإضافة إلى توافر فرص العمل وبالتالي فهي تجذب إليها أعداد كبيرة من المهاجرين خاصة من دول جنوب شرق آسيا والدول العربية الموجودة في جنوب البحر المتوسط.

مما لا شك فيه أن أسباب الهجرة متعددة ولكن يمكن تلخيصها في خمسة أسباب رئيسية وهي:

الأسباب الاقتصادية:

على الرغم من تعدد الأسباب التي تدفع الأفراد إلى الهجرة من بلادهم إلا أن الأسباب الاقتصادية تعد هي أولى تلك الأسباب، فالتفاوت الكبير في المستوى الاقتصادي بين الدول دفع المهاجرين إلى التدفق بشكل كبير نحو بلدان الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا نظرا لتمتعهم بمستوى اقتصادي مرتفع، على عكس الدول المصدرة لهؤلاء المهاجرين والتي تتسم بعدم وجود خطط اقتصادية تنموية، وانخفاض مستويات المعيشة وانتشار البطالة وضعف الأجور (عبدالرحمن، ٢٠١٨).

كذلك فإن الدول التي تعد مصدرة للمهاجرين تعاني من التخلف الاقتصادي، وغياب العدالة في توزيع الثروات وانخفاض الأجور، بالإضافة إلى سيادة الفساد في مختلف مؤسسات الدولة (الدليمي، ٢٠١٧).

وقد لخصت دراسة المجدوب (٢٠١٤)، الأسباب التي تدفع المهاجرين إلى الهجرة إلى دول الغرب وعلى رأسها دول الاتحاد الأوربي، وهي الانبهار بنمط الحياة الغربي والرغبة في تقليده خاصة مع انتشار وسائل الاتصال بالإضافة إلى تدهور حالة المهاجر الاقتصادية والاجتماعية ورغبته في العمل والحصول على الدولار، كما أن بعض المهاجرين يهربون من بلادهم بسبب سخطهم على الأنظمة السياسية القائمة فيها.

واتفقت معها دراسة حروري (٢٠١٠)، حيث بينت أن الدوافع الرئيسية للهجرة تتمثل في قلة فرص العمل وانخفاض مستويات المعيشة، وانخفاض الدخول حيث أن متوسط دخل الفرد في الدول النامية أقل من ٢٠/١ من متوسط دخل الفرد في الدول المتقدمة، كما أن الدول المصدرة للمهاجرين عادة ما تعاني من سوء توزيع الدخل بين أفرادها وانتشار الأمية، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات نمو السكان وانتشار

البطالة، ليس هذا فقط بل أن هناك الكثير من العلماء والكفاءات في الدول النامية تهاجر من بلادها إما لأسباب سياسية أو لأن مستواهم المهني لا يناسب احتياجات بلادهم أو أملاً في تحسين مستوى حياتهم.

وبينت دراسة (ميخائيل، ٢٠١٤). أن من أسباب الهجرة ارتفاع مستويات الأجور في البلد التي يقصدها المهاجرون وزيادة عدد الوسطاء والسماسرة الذين يحفزون الشباب للسفر، بالإضافة إلى ارتفاع مستويات الأفراد المهاجرين بعد عودتهم لبلادهم وقيامهم بشراء الأراضي أو المساكن الفخمة وإقامة المشروعات مما يدفع أصحاب الدخول المنخفضة إلى تقليدهم والعمل على الهجرة إلى الخارج سواء كانت الهجرة ستتم عن طريق شرعي أو غير شرعي.

ومن خلال تلك الدراسات وأيضا الواقع الذي نشاهده في البلدان المصدرة للمهاجرين نرى أن تلك الدول تعاني من الزيادة السكانية وانتشار البطالة وانخفاض الأجور وارتفاع أسعار السلع والخدمات، وبالتالي فإن الشباب خاصة يكون لديه الرغبة في الهجرة إلى الخارج من أجل الحصول على فرص عمل مناسبة، ومع تزايد عدد السماسرة الذين يسهلون على الشباب طرق الهجرة غير المشروعة وكذلك النماذج العائدة من الخارج ممن نجحوا في الوصول إلى البلدان الأوربية عبر الهجرة غير المشروعة يزداد عدد المهاجرين إلى هذه الدول.

الأسباب السياسية:

تعتبر الحروب هي السبب الرئيسي للهجرة، خاصة بأعداد كبيرة، ونلاحظ أنه في الوقت الحالي لم تعد الحروب قاصرة على الحروب الدولية فقط، بل انتشرت النزاعات والحروب الداخلية الناتجة عن الخلافات العرقية أو الإثنية والتي تتسبب في هروب الأفراد من بلادهم بحثا عن الأمن (اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ٢٠١٦).

ويلاحظ أن أغلبية الدول التي تقوم بتصدير المهاجرين هي بلاد تعاني من عدم وجود استقرار سياسي أو أمنى، بالإضافة إلى ضعف المشاركة السياسية وغياب الديمقراطية، وشيوع الفساد والأزمات (حمود، ٢٠١٧).

وقد أدت الصراعات الأمنية في العديد من الدول إلى الهجرة القسرية، ففي منتصف عام ٢٠١٨ بلغ عدد المهجرين قسريا واللاجئين نحو ٦٨.٥ مليون فرد، وجاء العدد الأكبر من هؤلاء اللاجئين من ثلاث دول وهي جنوب السودان وسوريا وأفغانستان (Latek, 2019).

ويرى الباحث أن قرب دول الاتحاد الأوربي من الدول العربية التي شهدت ثورات الربيع العربي كان له دور كبير في زيادة عدد المهاجرين إلى أوربا، خاصة غير المصرح لهم بالهجرة، وطالبي اللجوء، حيث كانت سوريا مصدر رئيسي للمهاجرين، بسبب الاضطرابات التي تشهدها، كذلك تعد ليبيا أحد الطرق التي استغلها المهاجرون غير الشرعيون للانتقال من أفريقيا إلى دول أوربا.

الأسباب الثقافية:

نتيجة للتطور الهائل في مجال تكنولوجيا الاتصال، وما نتج عنه من زيادة التواصل بين المجتمعات، وزيادة إطلاع الأفراد على الثقافات المختلفة ونتيجة لأن الكثير من دول العالم تعاني من انخفاض مستويات التعليم والبحث العلمي، أدى ذلك إلى هروب الكفاءات العلمية إلى الدول المتقدمة علميا أملاً في تحقيق طموحاتهم (الخلايلة، ٢٠١٠).

فنجد أن كلاً من الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا وأيضا أستراليا يجذبون نحو ٧٥% من الأفراد الكفء المهاجرين من الدول العربية، كما أن إحصاءات جامعة الدول العربية تشير إلى أن ٥٠% من الأطباء و١٥% من العلماء يهاجرون إلى كلاً من أوربا والولايات المتحدة وكندا، كما تؤكد أن ٥٤% من الطلاب العرب الذين يقومون بالدراسة في الدول الغربية لا يعودون إلى بلادهم (سليمان، ٢٠١٥).

كذلك فإن هناك العديد من الأفراد الذين يتلقون تعليمهم في الخارج يرفضون العودة على بلادهم، بسبب البيروقراطية والروتين التي تعاني منه بلادهم، بالإضافة إلى صعوبة حصول الكفاءات على التقدير العلمي والمادي (عريشة، ٢٠١٨).

الأسباب الاجتماعية:

لا تقتصر دوافع الهجرة على الأسباب الاقتصادية أو السياسية والثقافية فقط، حيث أن الدوافع الاجتماعية لها دور كبير أيضا، حيث يتطلع الفرد إلى الهجرة من أجل تحقيق حلم النجاح والبحث عن الوجاهة الاجتماعية التي لا تتواجد في البلدان النامية بسبب البطالة، والفقر (عمراني، ٢٠١٥).

كما أن تطور التكنولوجيا خاصة في مجال الإعلام والاتصالات والتي أدت إلى تيسير عملية تبادل المعلومات كان لها دورا في زيادة عمليات الهجرة الدولية، حيث أن تلك الوسائل توفر معلومات للأفراد عن إيجابيات الهجرة، وسلبياتها، والطرق التي يمكن الاعتماد عليها في الهجرة سواء كانت طرق قانونية أو غير قانونية، مما يلعب دورا في عمليات اتخاذ القرارات التي تتعلق بالهجرة (وكالة الأمم المتحدة للهجرة، ٢٠١٧).

من ثم يمكننا القول إن وسائل الإعلام عملت على إظهار المهاجر للخارج في صورة الفرد الناجح، بالإضافة إلى أن تلك الأسباب الاجتماعية التي بينتها الدراسات ترتبط بشكل كبير مع الأسباب الاقتصادية وأبرزها البطالة، فالأفراد عادة ما يبحثون عن فرص عمل تحقق لهم المستوى الاقتصادي والاجتماعي الجيد.

الأسباب الديموغرافية:

تعتبر الزيادة السكانية أحد الأسباب التي تدفع الأفراد إلى الهجرة من بلادهم، خاصة تلك الدول التي تتسم بانخفاض الموارد الطبيعية والاقتصادية، مما يجعل الزيادة السكانية سبباً في إعاقة تحقيق التنمية الاقتصادية بهذه الدول ويقلل من

احتمالات الحصول على فرص عمل مناسبة، خاصة لفئة الشباب وبالتالي فيلجئون إلى الهجرة بحثاً عن حياة أفضل وفرص عمل لائقة (صالي، ٢٠١٤).

ونظراً للزيادة الكبيرة التي حدثت في نهاية القرن العشرين في عدد سكان الدول النامية في مقابل نمو سكاني صفري في الدول المتقدمة، فقد أثر ذلك على الأوضاع الاقتصادية للأفراد حيث ارتفعت المستويات الاقتصادية لسكان الدول المتقدمة على عكس الدول النامية، فمن المتوقع أن تستمر معدلات الهجرة في الزيادة (كريم، ٢٠١٧).

وترى الدراسة أن من أهم الأسباب التي تدفع الأفراد إلى الهجرة من المنطقة العربية هي عدم وجود استقرار أمني أو سياسي في السنوات الأخيرة في بعض الدول العربية، بالإضافة إلى عدم وجود أي منهجية واضحة للنمو الاقتصادي وما ترتب على ذلك من انخفاض فرص العمل المتاحة وجعل العقول الكفء تخضع للمغريات الغربية، خاصة اهتمام الدول الغربية بالعنصر البشري في مختلف القطاعات.

مما سبق نجد أن الهجرة الدولية قد تحدث لعدة أسباب من أبرزها السبب الاقتصادي وتلعب الأحوال الاجتماعية والسياسية دوراً كبيراً في عملية الهجرة، فغالباً ما تزداد حالات الهجرة والنزوح بسبب الحروب والنزاعات المسلحة.

ثالثاً: النظريات التي تفسر الهجرة الدولية:

تتعدد المدارس والنظريات التي توضح أسباب الهجرة الدولية، ومن بينها النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية، ونظرية الاقتصاد الحديث، ونظرية رأس المال البشري، والنظرية الكينزية التي تؤكد أن الهجرة تزداد إلى البلاد التي تتسم بمستويات عالية من الأجور (عفان، ٢٠١٨).

وفيما يلي توضيح لبعض النظريات والمدارس التي فسرت دوافع الأفراد للهجرة:

المدرسة الفردية:

ترى أن العنصر البشري الكفء خاصة في الدول النامية يسعى إلى تحقيق ذاته ويرغب في العمل في بيئة تتيح له الحرية في الرأي والتفكير وتمكنه من الإبداع، خاصة في ظل انخفاض الدخل في الدول النامية وما يترتب عليه من عدم الاهتمام بتوفير أدوات البحث العلمي من كتب ومعدات وأجهزة، ووسائل اتصال، بالإضافة إلى غياب الإدارة الرشيدة وتدني حرية الفكر (خدر، ٢٠١٦).

مدرسة الاقتصاد السياسي:

ترى أن السبب الأساسي لهجرة العناصر البشرية، هو تبعية الدول النامية السياسية والاقتصادية والثقافية لدول الغرب المتقدمة، وقد تسببت تلك التبعية في إفراز أفراد يسعون إلى تحقيق مستويات عليا من الرفاهية كما هو الحال في الدول المتقدمة، بالإضافة إلى أن النظام التعليمي في الدول النامية هو نظام تابع ومقلد للنظام التعليمي

في الدول المتقدمة، مما يجعله يفرز كفاءات تناسب أسواق تلك الدول وليس الأسواق المحلية، مما يدفع هذه الكفاءات للهجرة بحثا عن تحقيق الذات (خدر، ٢٠١٦).

النظرية النيوكلاسيكية الكلية:

وفقا لأنصار هذه النظرية فإن السبب الأساسي للهجرة الدولية هو وجود تباين في المناطق المختلفة من العالم فيما يتعلق بالعرض والطلب على العنصر البشري، حيث ترى تلك النظرية أن قيام العنصر البشري بالانتقال من دولة لأخرى يعود بالأساس إلى الاختلاف في الأجور حيث تعاني الدول المصدرة للمهاجرين من انخفاض الأجور بسبب وفرة العنصر البشري، على عكس الدول المستقبلة للمهاجرين، والتي لديها نقص في العنصر البشري مما يؤدى لارتفاع أجور العمالة بها (زهري، ٢٠١٦).

وبالتالي ومن خلال تلك النظريات يمكننا تفسير أسباب تدفق المهاجرين إلى دول الاتحاد الأوربي، وأستراليا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث تعاني الدول المصدرة للمهاجرين من الفقر وانخفاض معدلات التنمية وأيضا الفساد وعدم الاستقرار الأمني، حيث تعرف تلك الدول باسم الدول النامية، وبالتالي فإن سكان تلك الدول يرغبون في البحث عن مستوي أفضل للمعيشة، ونظرا لأن دول الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا هي دول رأسمالية متقدمة، فإنها تعد حلم لكل مواطن من دول العالم الثالث، ليس فقط الفقراء أو العاطلين عن العمل، ولكن أيضا أصحاب الكفاءات الذين يعانون من البيروقراطية الإدارية، وانعدام البحث العلمي وعدم تقدير العلماء على عكس الدول المتقدمة.

رابعاً: الدور الإيجابي للهجرة الدولية:

للهجرة الدولية دور كبير في عمليات النمو السكاني في مناطق متعددة حول العالم، ففي الفترة ما بين عام ٢٠٠٠م، وعام ٢٠١٥ ساهمت الهجرة الصافية بنحو ٤٢% من النمو السكاني في قارة أمريكا الشمالية، و٣١% من النمو السكاني في قارة أوقيانوسيا (أستراليا-نيوزيلاندا)، كما تشير الدراسات أن النمو السكاني في قارة أوربا كان في طريقه للانخفاض في الفترة من ٢٠٠م وحتى ٢٠١٥م لولا الهجرة الدولية (United Nations, 2017).

أما في الولايات المتحدة الأمريكية فنجد أنه في الفترة ما بين ٢٠١٠م وحتى ٢٠١٥م، أضافت الهجرة سواء المشروعة أو غير المشروعة، بالإضافة إلى المواليد من أبناء المهاجرين نحو ٨.٣ مليون وهو يعادل نحو ٨٧% من إجمالي النمو في الولايات المتحدة الأمريكية (Steven and Karen, 2016).

تساعد الهجرة في إحداث دور إيجابي في اقتصاد الدول الغربية، وذلك لأن موظفي الدول المحلين عادة ما لا يقبلون على بعض الأعمال كأعمال البناء والتشييد والنظافة والحراسة وغيرها من الأعمال التي تتطلب بذل مجهود بدني بالإضافة إلى

أن عائدها المادي غير مجزي، وبالتالي يحدث نقص في العمالة في تلك القطاعات وهذا النقص تسده العمالة المهاجرة التي تقبل بالأجور المنخفضة (إدريس، ٢٠١٨).
فقد بينت الإحصاءات أن إسبانيا قد قامت بتوظيف ما يقرب من ٩٠% من المهاجرين في أعمال البناء والخدمات المنزلية والخدمات الزراعية، وقامت لوكسمبورج بتعيين ما يقرب من ٤٥% من المهاجرين في هذه الأعمال وكذلك بريطانيا بلغ عدد العاملين في القطاع الخدمي والزراعي والتحويلي ٤٠% من المهاجرين، أما فرنسا فقد وظفت فقط ١١% من المهاجرين (بلخيره، ٢٠١٣).

كذلك تشير الإحصاءات الصادرة عن مكتب الإحصاء الأوربي عام ٢٠١٥م، أن عدد المهاجرين الموجودين في أوربا يزيدون عن ٣٤.٤ مليون، ونظرا لأن معدلات الخصوبة في أوربا منخفضة بشكل كبير عن المعدل العالمي الذي يبلغ ٢.١ حيث أن معدل الخصوبة في الدول التابعة للاتحاد الأوربي يبلغ في المتوسط نحو ١.٥٨. مما يشير إلى وجود تناقص في عدد سكان أوربا حيث كانت حصة أوربا من السكان في بداية القرن العشرين نحو ٢٥% في حين بلغت ١٠% فقط في عام ٢٠١٥، ووفقا لبعض التقديرات فإن هذا العدد لازال يتناقص حيث أنه ومن المتوقع أن تصل النسبة إلى ٥% في عام ٢٠٢٠م، وهذا العجز في عدد السكان لا تعوضه إلا الهجرة إلى أوربا (الخشاني، ٢٠١٧).

وقد لعبت الهجرة دورا أيضا في حماية أوربا من تأثير شيخوخة السكان، وذلك بسبب انخفاض معدلات الخصوبة وزيادة عدد كبار السن، حيث تجلب الهجرة الشباب إلى أوربا وبالتالي يكملون مهارات السكان الأصلين (Peri, 2011).
وبالتالي يشير بعض الخبراء أيضا إلى أن الهجرة إلى أوربا ستساعد في إنقاذ القارة من التناقص الملحوظ في عدد سكانها، إلا أن السياسيين في الدول الأوربية يرون ضرورة عدم فتح الباب أمام كل المهاجرين، بل لابد من اتباع نظام الهجرة المنتقاة، وهو ما صرح به وزير خارجية فرنسا في عام ٢٠٠٥، حيث أكد ضرورة الانفتاح الانتقائي من أجل خدمة المصالح الأوربية، وأكد أنه يجب السماح فقط بالهجرة إلى فرنسا في حال كان المهاجر يمكنه المساهمة بشكل فعال في تطوير الدولة الفرنسية (إدريس، ٢٠١٨).

لذلك يمكن القول إنه على الرغم من أن معظم دول الاتحاد الأوربي تسعى إلى فرض قيود من أجل الحد من تدفق المهاجرين، إلا أن اقتصاديات تلك الدول خاصة دول الاتحاد الأوربي الواقعة في جنوب البحر المتوسط لا يمكن لاقتصادها أن يعمل بكفاءة دون تواجد المهاجرين من الدول الأخرى والذين يتسمون بكونهم أيدي عاملة رخيصة الثمن بالمقارنة بالأوربيين.

ولا يقتصر الدور الإيجابي للهجرة الدولية على الدول المستقلة للمهاجرين فقط، بل نجد أن الهجرة الدولية كثيرا ما تجعل المهاجرين يتأثرون بالمبادئ

الديمقراطية التي تسود في البلاد التي يهاجرون إليها، ويساعد ذلك على نشر مبادئ الديمقراطية في بلادهم سواء من خلال عودة المهاجرين مرة أخرى لبلادهم أو تواصلهم مع أسرهم وأصدقائهم في بلادهم (محمد، ٢٠١٢).

وفي هذا الصدد يمكن القول إن الهجرة الدولية قد تُحسّن بشكل كبير من وضع المهاجرين وتعمل على دمجهم في المجتمعات التي هاجروا إليها، وربما يتطلعون إلى تطبيق نماذج الديمقراطية التي عاصروها في تلك البلاد.

كما أن النظريات السابقة لا تختلف مع بعضها البعض، وذلك أن الأسباب التي تطرقت إليها النظريات فيما يتعلق بالهجرة قد تتوفر، فقد يكون لكل هجرة سببها.

خامساً: آثار الهجرة غير المشروعة على الدول المستقبلة للمهاجرين:

تواجه الدول المستقبلة للمهاجرين عدة مشاكل، وتتمثل المشكلة الأولى التي تواجه هذه الدول في تحول قضايا الهجرة من مجرد قضايا اقتصادية واجتماعية إلى قضايا تتعلق بالأمن والسياسة في تلك البلدان في المقام الأول.

أما المشكلة الثانية التي تواجه تلك الدول هي أنه لا يوجد تعامل موحد مع قضايا الدول فنجد على سبيل المثال دول جنوب البحر المتوسط والتي تعد الأكثر استقبالا للمهاجرين خاصة الغير شرعيين كإسبانيا وإيطاليا وقبرص يطالبون دول شمال أوربا ووسطها بتقديم مساعدات لهم وتحمل جزء من أعباء وتكاليف المهاجرين، وأن يستقبلوا بعضا من هؤلاء المهاجرين وهو ما ترفضه هذه الدول حيث تستند في رفضها إلى اتفاقية "دبلن" والتي تنص على أن التعامل مع طلبات اللجوء السياسي يكون مسؤولية الدولة الأولى التي لجأ إليها المهاجر (مطاوع، ٢٠١٥). والآثار التي تواجهها الدول المستقبلة للمهاجرين هي كالتالي:

الآثار الاقتصادية:

يمثل المهاجرون عبئا على اقتصاد الدول التي تستقبلهم، فحكومات هذه الدول تضطر إلى العمل من أجل استيعاب هؤلاء المهاجرين، وتوفير فرص عمل لهم، وكذلك توفير أماكن سكنية وتعليمية وأيضا خدمات صحية (الدليمي، ٢٠١٧).

فقد بينت دراسة بلخيره (٢٠١٣)، أن العدد المتزايد للمهاجرين يؤثر على سوق العمل في الدول المستقبلة لهم، وذلك بسبب وجود تنافس شديد بين المهاجرين الذين يقبلون بأجور منخفضة مع العمالة الأوربية التي تترفع عن بعض الأعمال وترى أنها لا تناسب المواطن الأوربي، مما يتسبب في انتشار البطالة بين الأوربيين (بلخيره، ٢٠١٣).

واتفقت معها دراسة كل من Longhi and Markaki (٢٠١٢)، حيث أكدت أن زيادة معدلات الهجرة أدى إلى زيادة معدلات البطالة الإقليمية لمواطني الدول المستقبلة لهم، بسبب التنافس الشديد بين العمالة المهاجرة التي تقبل الأجور المنخفضة والأعمال المتدنية، وبين المواطنين الذين يتمتعون بمؤهلات علمية مرتفعة،

ويرفضون الأجور والوظائف المتدنية، ليس هذا وحسب بل تسببت تلك المنافسة في نمو مشاعر الكراهية من المواطنين تجاه المهاجرين حيث يشعرون بالتهديد الاقتصادي من وراءهم.

كما أثّرت الهجرة أيضا على الموارد المالية للدول المستقبلة للمهاجرين، مما أدى إلى الضغط على سياسات الحماية الاجتماعية، التي تهتم بها هذه الدول وتعدها وسيلة لتحقيق الرفاهية لشعوبها، كذلك فإن الهجرة قد ولدت نوع من الكراهية من المواطنين تجاه المهاجرين ذلك لأنهم يشعرون ان وظائفهم مهددة لصالح المهاجرين الأقل أجرا، كذلك سببت الهجرة زيادة في متوسط العمر في قارة أوربا وذلك بسبب انخفاض معدل الخصوبة، ووجود عدد كبير من السكان في سن العمل مما أدى إلى شيخوخة السكان (Grau& López, 2017).

مما سبق ومن خلال مراجعة الأبحاث السابقة نجد أن الهجرة الدولية تؤثر على عدد السكان في الدولة المستقبلة، كما أنها تؤثر في التركيب العمري لهم وأيضا التركيب النوعي فنجد أن هذه الدول تتسم بزيادة عدد الأفراد في فئة الشباب في حين يتناقص عدد الأطفال وكبار السن وعلى الرغم من التأثير الإيجابي للهجرة الدولية على تركيب السكان العمري في قارة أوربا، إلا أن هذه الزيادة كان لها تأثير سلبي على العمالة الأصلية للبلد حيث أدت إلى انتشار البطالة بين المواطنين الأوربيين بسبب زيادة المنافسة على الوظائف وقبول هؤلاء المهاجرين بأجور منخفضة.

الآثار الأمنية:

يحمل المهاجرون إلى دول الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا العديد من المشكلات الأمنية خاصة في السنوات الأخيرة، وذلك بسبب ربط عمليات الهجرة بالإرهاب والجرائم التي قد تؤثر على استقرار هذه الدول، ومن هذه المشكلات ما يلي:

١. يشكل المهاجرون ما يعرف باسم مدن الأكواخ في ضواحي البلاد وتلك المدن تشيع فيها الفوضى وتعاني من انعدام الأمن وانتشار تجارة المخدرات وغسيل الأموال.

٢. تمسك المهاجرين خاصة العرب والمسلمين بهويتهم الدينية والثقافية وتعارضها مع القيم الأوربية جعلت اليمينين المتطرفين يطالبون بإعادة هؤلاء المهاجرين إلى بلادهم الأصلية، بحجة انهم يشكلون خطرا على الهوية الأوربية. (بلخيره، ٢٠١٣).

٣. المهاجرين غير الشرعيين عادة ما لا يحملون وثائق تثبت هويتهم وبالتالي تزداد احتمالات ارتكابهم للجرائم، بسبب صعوبة التوصل إليهم (الدغاري، ٢٠١٦).

وقد بينت دراسة شوفي (٢٠١٨)، أن الهجرة الدولية غير المشروعة لها العديد من الآثار السلبية، سواء السياسية أو الأمنية، حيث أن تدفق المهاجرين إلى دولة ما يؤدي إلى تهديد سياسة الدولة ومستقبلها، كما أنها تؤدي إلى إحداث خلل في البناء الديموغرافي للدولة المستقبلة، وقد تؤدي إلى انتشار الصراعات بين الأقليات، وكذلك

يهدد المهاجرين هوية الدولة الثقافية، فنجد على سبيل المثال أن الولايات المتحدة الأمريكية تعاني من التهديد اللغوي الناتج عن انتشار اللغة الإسبانية بشكل كبير بسبب تزايد عدد المهاجرين من دولة المكسيك، كما تواجه أوربا تهديداً للهوية الدينية بسبب كثرة عدد المهاجرين المسلمين، حيث يرى الأوربيون أن القارة في طريقها كي يصبح الدين الإسلامي هو السائد فيها.

ويرى الباحث أن الإجراءات الأوربية والأمريكية والأسترالية المشددة التي تم اتخاذها في السنوات الأخيرة تجاه عمليات الهجرة إليها، أدى إلى نشاط الهجرة غير المشروعة ، وشبكات الاتجار بالبشر التي تستغل رغبة الأفراد في الهجرة والهروب من الظروف السيئة في بلدانهم وتساعدهم على السفر في مقابل مبالغ مالية مرتفعة، وعمليات التهريب هذه لا تكون قاصرة على فئة عمرية معينة، بل تضم جميع الفئات العمرية من شباب وأطفال وكذلك تضم أفراد من مختلف الثقافات وعادة ما يكون هؤلاء المهاجرين أصحاب مستويات اقتصادية وتعليمية منخفضة وبالتالي يكون له تأثير سلبي على أمن الدولة المستقبلة وهويتها.

الآثار الاجتماعية:

يواجه المهاجرون مشكلة الاندماج مع مواطني الدول الجديدة التي ينتقلون لها، خاصة في حالة الهجرة غير المشروعة حيث ينظر السكان الأصليين للمهاجرين على انهم لصوص ومجرمين، كما ساهمت وسائل الإعلام في رسم صورة سلبية عن المهاجرين ووصفهم بأنهم متطرفون وإرهابيون (رشاد، ٢٠١٦).

فوفقا للدراسة التي قام بها Heath وآخرون (2016) كان مواطني الدول المستقبلة للمهاجرين يفضلون المهاجرين الذين ينتمون إلى نفس المجموعة العرقية أو الدينية الموجودة في الدولة، كما بينت النتائج أن هناك تفضيل للمهاجرين اليهود، في حين لم يفضل المواطنين المهاجرين من المسلمين، كذلك حظي العمال المهرة وأصحاب الكفاءات من المهاجرين على درجة تفضيل اعلى من العمالة غير الماهرة.

كذلك فإنه أحيانا ما يكون هناك تجانس لغوي وقيمي وعقائدي بين المهاجرين وسكان البلاد الأصليين، إلا أن فرصهم أيضا في الاندماج في الدول الأوربية أو الولايات المتحدة وأستراليا تكون ضعيفة، وذلك لأن الفقراء من سكان تلك الدول يتمتعون بمزايا عديدة كالرعاية الصحية وإعانات البطالة، على عكس المهاجرين خاصة المهاجرين الغير شرعيين مما يجعل من الصعب عليهم أيضا الاندماج مع الفقراء، كذلك فإن المهاجرين الغير شرعيين يكونون مطاردين بشكل دائم من السلطات وبالتالي فهم مضطرون لتغيير محل إقامتهم من وقت لآخر وذلك يقلل أيضا من فرص الاندماج (إدريس، ٢٠١٨).

ويرجع الباحث ذلك إلى أن انتقال الفرد من بيئة اجتماعية إلى أخرى خاصة إذا كانت معاكسة لها كما هو الحال على سبيل المثال في هجرة الأفارقة إلى دول

الاتحاد الأوربي إلى حدوث أثار اجتماعية كبيرة، وذلك لأن اختلاط الثقافات بالإضافة إلى الاختلاف اللغوي والاجتماعي بين تلك البلدان يتسبب في حدوث مشكلة اللاتجانس سواء الثقافي أو الاجتماعي كما أنه يؤدى إلى وجود تباين في نسق القيم والعقائد الدينية وأيضا السياسية وقد يتسبب ذلك في إحداث صراعات بين الأفراد في بعض الأحيان.

الآثار القانونية:

نتيجة للزيادة الكبيرة في عدد المهاجرين، وتفاقم المشكلات الناتجة عن الهجرة لا سيما الهجرة غير المشروعة، فقد عمد المجتمع الدولي إلى البحث عن آليات تحد من تلك الظاهرة وآثارها وتنظم شؤون المهاجرين، ففي عام ١٩٤٩م تم إصدار اتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بالهجرة.

وفي عام ١٩٩٠ قامت الأمم المتحدة باعتماد الاتفاقية الدولية لحقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، حيث عرفت العامل المهاجر بأنه ذلك الشخص الذي يقوم بممارسة نشاط في مقابل الحصول على أجر في دولة لا يعد من رعاياها، كما ميزت الاتفاقية بين العامل المهاجر النظامي وهو الذي لديه إذن دخول إلى الدولة وإذن بالإقامة والعمل وبين العامل المهاجر الغير نظامي الذي لا يمتلك تلك الأذونات، كما أن الاتفاقية قد أعطت المهاجر العديد من الحقوق منها:

١. الحق في الحفاظ على حياته وعلى حياة أفراد أسرته.
٢. الحق في التمتع بالسلامة والحرية وعدم خضوعه للتعذيب أو معاملته بصورة قاسية أو غير إنسانية.
٣. حظر تعرض المهاجر للاسترقاق أو العمل بشكل قسري.
٤. حماية العامل المهاجر من التعرض للعنف أو التخويف.
٥. الاعتراف بالعامل المهاجر كشخصية قانونية، وعدم جواز اعتقاله بشكل تعسفي وحرمانه من حريته دون أن يرتكب جريمة يعاقب عليها قانون الدولة المستقبلة، وضرورة مثوله بشكل سريع أمام السلطات.
٦. الحق في المساواة مع رعايا الدولة وعدم التمييز بينهم بسبب اللون أو الدين أو العرق.
٧. الحق في الانتقال من مكان لآخر واختيار محل الإقامة المناسب (طالب، ٢٠١١).

وفي عام ٢٠٠٣ قامت الأمم المتحدة بإنشاء اللجنة العالمية للهجرة الدولية، وتضم هذه اللجنة تسعة عشر خبيرا في شئون الهجرة من مختلف مناطق العالم، وبدأت هذه اللجنة أولى أعمالها عام ٢٠٠٤م، وقد قدمت هذه اللجنة مقترح خاص بالهجرة يضم ستة مبادئ وهي:

١. أن الهجرة لابد أن تكون طواعية وليست نتيجة لحاجة الأفراد، كما يجب أن تتم الهجرة بشكل آمن.

٢. يجب على الدول التي تضم مهاجرين أن تعترف بدورهم في التنمية الاقتصادية، وأن تقدر هذا الدور.
٣. الاعتراف بحق كل دولة في تقرير من سيسمح له بالدخول إلى أراضيها، كذلك يجب على الدول أن تتعاون فيما بينها من أجل الحد من الهجرة الغير مشروعة، بالإضافة إلى ضرورة احترام هذه الدول لحقوق المهاجرين، وحقهم في العودة إلى بلادهم الأصلية.
٤. على الدول أن تعمل على دمج المهاجرين الذين دخلوا إليها بشكل رسمي مع المواطنين.
٥. على المهاجرين أن يعرفوا ما هي حقوقهم المسموح لهم بها وما هي الالتزامات المقررة عليهم.
٦. لابد أن يكون هناك حوار ومشاورات فعالة بين الدول المختلفة والمنظمات الدولية فيما يتعلق بموضوع الهجرة (عمراني، ٢٠١٥).

وإلى جانب الاتفاقيات التي تم إبرامها لتنظيم أحوال المهاجرين، كان هناك العديد من التوصيات التي أصدرتها منظمة العمل الدولية، تتعلق بالمهاجرين، ومنها التوصية رقم ٦١ ورقم ٦٢ ورقم ٨٦ وكلها تتعلق بتنظيم العمالة المهاجرة (قارة، ٢٠١٥).

كذلك نصت اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، على ضمان حق المساواة بين جميع البشر، دون تمييز بسبب اللون أو العرق أو الأصل القومي كما أعطت لجميع الأفراد الحق في الانتفاع بالحقوق المدنية التي من ضمنها حق المرور وحق اختيار بلد الإقامة وحق مغادرة البلاد (International Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination, 1969)

سادساً: آليات تعامل دول الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا مع قضية الهجرة الدولية:

عمدت الدول إلى اتخاذ إجراءات عديدة من أجل الحد من الهجرة وفي هذا الإطار قامت الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٠ بتوقيع برتوكول يتعلق بمكافحة تهريب المهاجرين، كما يهدف إلى العمل على تعزيز التعاون بين الدول في مجال الهجرة الدولية والسعي إلى معالجة أسبابها الرئيسية خاصة تلك الأسباب التي تتعلق بالفقر وسوء الأوضاع الاقتصادية في البلاد المصدرة للمهاجرين (علواش، ٢٠١٣).

أنماط ومسارات الهجرة العالمية:

أنماط الهجرة العالمية معقدة ومساراتها عديدة بسبب تشكل وتكرار الهجرة باستمرار، ومع ذلك، فإن هناك خمسة مسارات رئيسية للهجرة تمثل التدفقات العالمية الكبيرة. وهي (١) مسار شرق البحر الأبيض المتوسط. (٢) والمسار الذي يمر وسط

البحر الأبيض المتوسط. (٣) مسار أمريكا الوسطى. (٤) مسار جنوب شرق آسيا. (٥) مسار جنوب أفريقيا[١]، كما هو موضح في الشكل رقم (٤).

الشكل رقم (٤): مسارات الهجرة العالمية

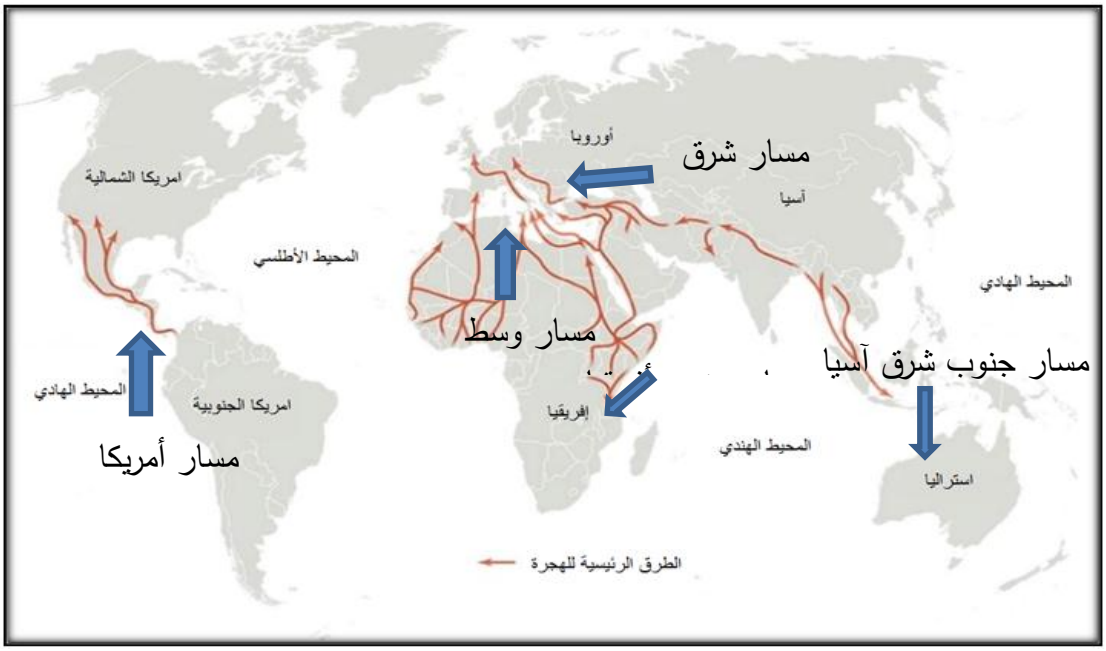

المصدر: (Conant and others, 2015)

أولاً: الاتحاد الأوربي:

في الفترة ما بين ثلاثينات وستينات القرن العشرين كانت أوربا تسعى إلى زيادة عدد المهاجرين إليها بسبب الحاجة إلى الأيدي العاملة، وبالتالي لم يكن لديها قوانين تحد من الهجرة أو تجرم الهجرة غير المشروعة، ولكن مع بداية السبعينات أصبحت تلك الدول لديها اكتفاء من الأيدي العاملة ومن ثم عملت على فرض القيود على الهجرة (حمود، ٢٠١٧).

ونظرا لأن دول الاتحاد الأوربي قد أزالت الحدود فيما بينها من خلال اتفاقية شينغن التي تهدف إلى إزالة الرقابة على الحدود التي تربط بين دول الاتحاد الأوربي،

[١] المرفق ٣: اتجاهات الهجرة وقدرة المجتمعات المحلية على الصمود، https://media.ifrc.org/global-review-on-migration/ar/

فقد سهلت تلك الاتفاقية انتقال المهاجرين بين الدول الموقعة على الاتفاقية (الخشاني، ٢٠١٧).

حيث أنه ووفقا لتلك الاتفاقية فقد تم إلغاء الضوابط الحدودية بين تلك الدول، فلا يتم إجراء أي عمليات تفتيش على الحدود بين الدول المنضمة إلى اتفاقية شينغن، ولذلك فقد سمحت تلك لاتفاقية لمواطني تلك الدول السفر بحرية بين دول منطقة شينغن، ولكن إذا تم الانتقال إلى دولة ليست من الموقعين على اتفاقية شينغن فإن المواطن يخضع للإجراءات الحدودية المتفق عليها، ومن أجل ضمان تحقيق الأمن داخل المنطقة الخالية من الحدود فقد أتاحت الاتفاقية تبادل المعلومات من أجل حماية الدول من الجرائم العابرة للحدود كجرائم الإرهاب، كما تسمح الاتفاقية لضباط الشرطة بمطاردة المجرمين عبر الحدود مع إمكانية احتجاز المجرمين على أراضي دولة أخرى (European commission, 2011).

وقد لعب القرب الجغرافي، تتعلق بقرب السواحل الأوروبية، خاصة بين مصر وإيطاليا واليونان، وليبيا وإيطاليا، وال تبعد أوروبا عن الشاطئ المغربي إلا بـ ١٤ كلم والشاطئ الإسباني يمكن رؤيته من الشاطئ المغربي الممتد من طنجة إلى سبتة السليبة (سليمان، ٢٠١٦)، والتقارب التاريخي وعامل اللغة دوراً هاماً في تدعيم الهجرة من جنوب المتوسط وخاصة من دول المغرب العربي إلى شمال المتوسط وتحديداً إلى فرنسا في البداية ثم بعد ذلك إلى دول أوروبا الغربية الأخرى. ففي الشمال (منطقة الجذب) حيث توجد مستويات معيشية مرتفعة وضمان للحريات الأساسية وانخفاض نسبي لمستوى البطالة، وفي المقابل في الجنوب والشرق (مناطق الطرد) هناك حيث انخفاض في مستوى المعيشة والبطالة وانخفاض لمستوى الحريات الأساسية ولذلك (بعد تشديد الاتحاد الأوروبي في عملية اصدار التأشيرات النظامية) اتجهت الهجرة غير الشرعية من جنوب المتوسط وخاصة دول المغرب العربي إلى أوروبا وبالضبط الدول المتوسطية الأوروبية للعمل والاستقرار لفترات طويلة (خضر، ٢٠١٠).

حجم الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي

وقد بلغ عدد المهاجرين الموجودين في أوربا عام ٢٠١٥ نحو ٧٥ مليون شخص، وهذا الرقم يعادل تقريبا ثلث المهاجرين في العالم، وتعد ألمانيا هي أكثر دولة تضم مهاجرين في أوربا، يليها كلا من فرنسا وبريطانيا، وجاء معظم المهاجرين إلى أوربا عبر البحر المتوسط، سواء من ليبيا إلى إيطاليا أو من تركيا إلى اليونان (وكالة الأمم المتحدة للهجرة، ٢٠١٧).

لقد بلغ العدد الإجمالي من المهاجرين غير النظاميين الذين وصلوا إلى أوروبا بنهاية شهر نوفمبر لعام ٢٠١٧م نحو ١٨٩٣٣٦ شخصاً. وهذا فرق واضح عن العدد الذين وصلوا وتم تسجيله لعام ٢٠١٦م وهو ٥١١٣٧٢ نسمة كما هو موضح

في الجدول رقم (١) والشكل رقم (٥). ويلاحظ انخفاض عدد المهاجرين غير النظاميين الذين وصلوا في عام ٢٠١٦م عن الذين وصلوا في عام ٢٠١٥م. ويعزو سبب ذلك الانخفاض لعوامل عدة منها سياسية مثل توقيع الاتحاد الأوروبي اتفاقيات مع تركيا ومع الدول المصدرة للمهاجرين مثل دول جنوب المتوسط (المغرب، وتونس، وليبيا، والجزائر) على خطة لإنهاء تدفق المهاجرين من أراضيها إلى دول الاتحاد الأوروبي، وأمنياً عن طريق مكافحة الهجرة غير المشروعة، وارسال حلف الناتو دوريات بحرية ومراقبة جوية من أجل ردع المهربين في البحر الأبيض المتوسط، إضافة إلى تجميع المعلومات الاستخباراتية ومراقبة تدفق الهجرة مع حرس السواحل اليونانية والتركية (IOM, Migration Flows Europe, Frontex, 2017).

جدول رقم (١) أعداد المهاجرين إلى أوروبا من عام ٢٠١٥م حتى نوفمبر ٢٠١٧م.

السنة	أعداد المهاجرين غير القانونيين	%
٢٠١٣م	١٠٧٣٦٥	3.7
٢٠١٤م	٢٨٣٣١٣	9.7
٢٠١٥م	١٨٢٢١٧٧	62.5
٢٠١٦م	٥١١٣٧٢	17.6
٢٠١٧م[٢]	١٨٩٣٣٦	6.5
المجموع	٢٩١٣٦٦٣	١٠٠

المصدر بتصرف اعتماداً على (IOM, Migration Flows Europe, Frontex 2017).

[٢] حتى ٣٠ نوفمبر ٢٠١٧م (Frontex Risk Analysis reports)

شكل رقم (٥) أعداد المهاجرين إلى أوروبا من عام ٢٠١٥م حتى نوفمبر ٢٠١٧م.

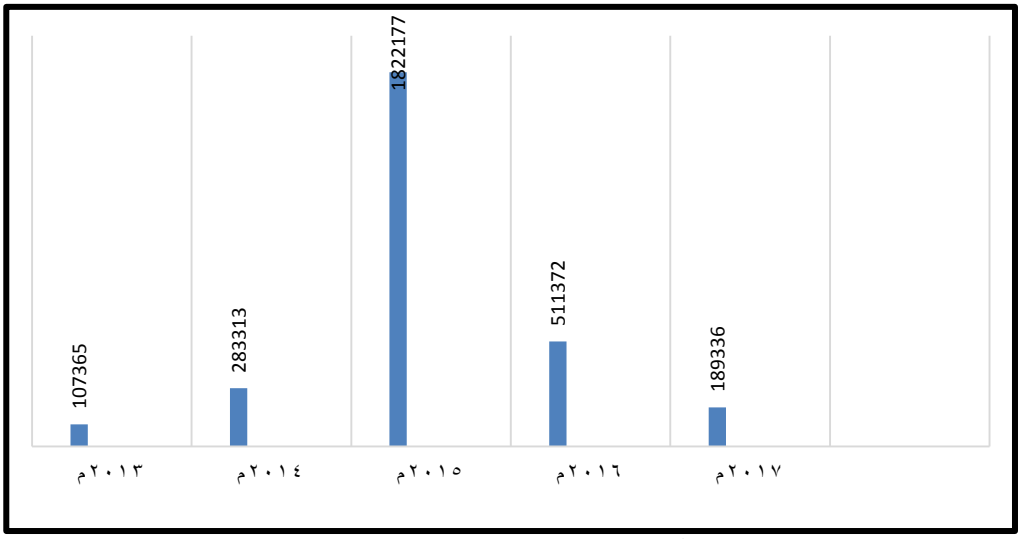

المصدر بتصرف اعتماداً على (IOM, Migration Flows Europe, Frontex, 2017).

طرق العبور لأوروبا:

يبلغ طول الحدود البرية للاتحاد الأوروبي حوالي ٦٠٠٠ كم، وطول هذه الحدود يسبب تحدياً كبيراً لدول الاتحاد الأوروبي للسيطرة على حدوده. وبعد أن أصبحت الهجرة النظامية لأوروبا صعبة بسبب التقييدات على إصدار التأشيرات لراغبي الهجرة إلى أوروبا. فإن المهاجرين الذين لم يستطيعوا الدخول إلى أوروبا بطريقة نظامية اتجهوا في سلك طرق غير قانونية للعبور إلى أوروبا سواء عن طريق تركيا أو دول البلقان أو عن طريق أوروبا الشرقية أو من الضفة المقابلة لأوروبا عن طريق البحر الأبيض المتوسط.

وتستخدم عصابات التهريب الممرات البرية والبحرية التي لا تخضع للرقابة والتفتيش من قبل رجال الحدود مقابل مبالغ مالية دون تقديم دون تقديم ضمانات أمنية وصحية خلال رحلة التهريب التي يتعرض فيها المهجرون أحيانا للغرق وسط البحر ويلعب المهربون دورا في الابتزاز والاستغلال للظروف الاقتصادية المتردية التي يعاني منها طالبوا الهجرة غير الشرعية (عمر، ٢٠٠٤م).

حددت فرونتكس (الوكالة الأوروبية لإدارة التعاون العملياتي في الحدود الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي). سبعة طرق رئيسية للهجرة وتستعمل للعبور إلى الاتحاد الأوروبي بطريقة غير نظامية وهي:

١. طريق وسط البحر الأبيض المتوسط– من تونس وليبيا إلى إيطاليا ومالطا. وشكل الإريتريون والنيجيريون والصوماليون أكبر عدد من المهاجرين على طول هذا الطريق. وجاء الربيع العربي في عام ٢٠١١ الذي تسبب في الإطاحة بنظام القذافي في ليبيا ليزيد من شدة ضغط الهجرة على هذا المسار.
٢. طريق غرب البحر الأبيض المتوسط – من المغرب والجزائر إلى اسبانيا.
٣. طريق غرب فريقيا – من ساحل غرب إفريقيا إلى جزر الكناري، عبر السنغال أو موريتانيا، وهي برية وبحرية في الوقت ذاته.
٤. طريق شرق الحدود – من الدول المقابلة للحدود البرية الخارجية الشرقية للاتحاد الأوروبي إلى دول من أعضاء الاتحاد الأوروبي.
٥. طريق غرب البلقان – من غير دول الاتحاد الأوروبي في البلقان إلى دول الأعضاء.
٦. طريق الدائري البانيا-اليونان – هجرة دائرية من البانيا إلى اليونان واليونان تعتبر واحدة من نقاط الدخول الرئيسية للمهاجرين إلى أوروبا (Frontex Risk Analysis reports)[٣].
٧. طريق شرق البحر الأبيض المتوسط (ويطلق عليه في بعض الأحيان طريق جنوب شرق أوروبا) (Frontex: Annual Risk Analysis 2011) – ولطالما استخدمها المهاجرون للعبور من تركيا إلى الاتحاد الأوروبي وهو أكثر طريق يسلكه المهاجرون السوريون. ويستخدم المهاجرون الطريق البحري نحو جزر بحر إيجه والطريق الجوي على حد سواء مباشرة من اسطنبول إلى المدن الأوروبية (Frontex: Annual Risk Analysis 2011). انظر الشكل رقم (٦) ورقم (٧) والذي يوضح أهم المسارات والطرق البرية والبحرية التي يسلكها المتسللون بطرق غير نظامية إلى دول الاتحاد الأوروبي.

[٣] من الموقع http://frontex.europa.eu/

شكل رقم (٦) مسارات العبور إلى أوروبا

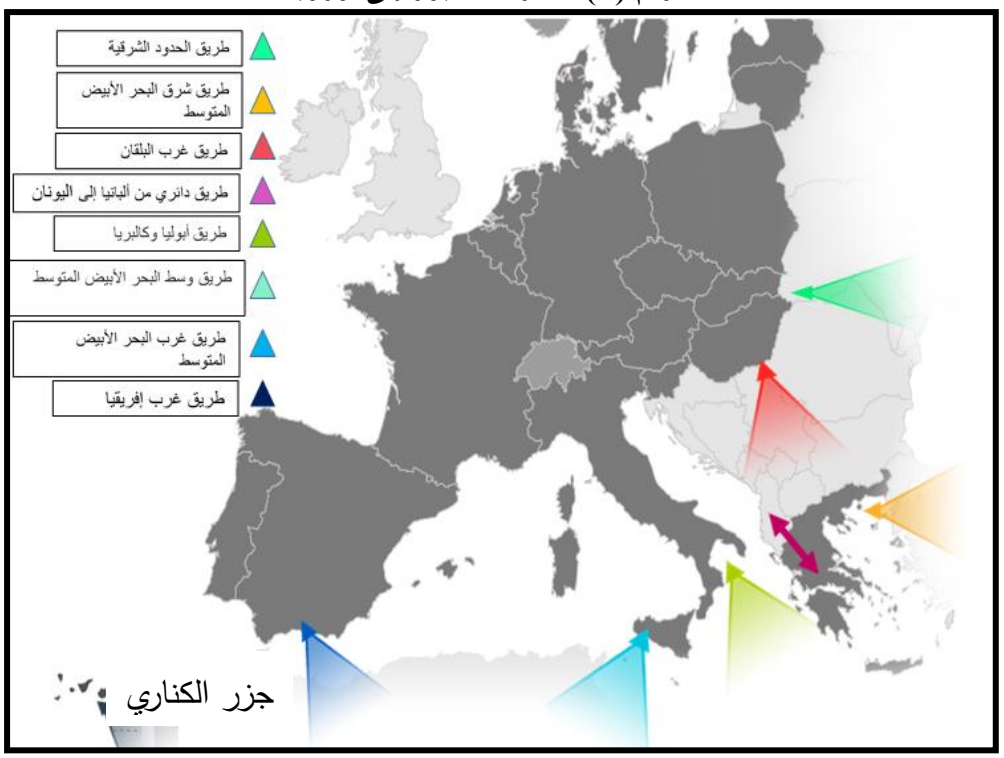

المصدر: فرونتكس (Frontex, Migratory routes map)

شكل رقم (٧): مسارات الهجرة البرية والبحرية للاتحاد الأوروبي

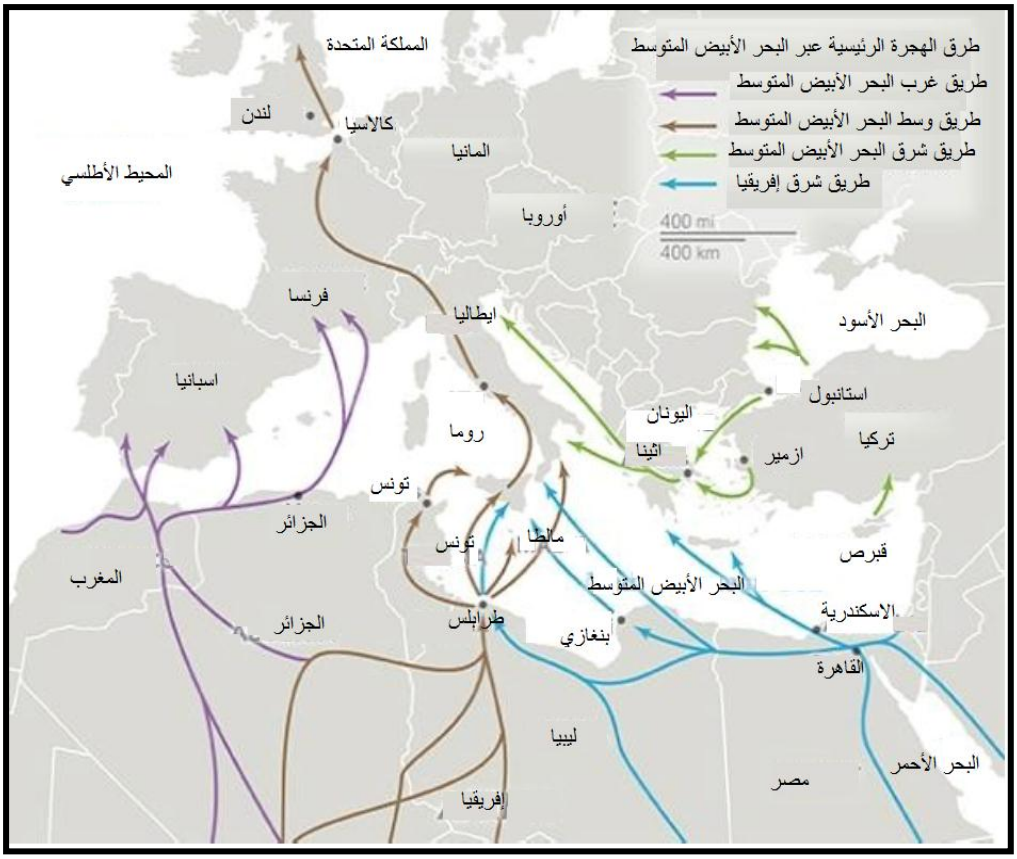

المصدر: (Conant and others, 2015)

ونتيجة لتزايد حركات الهجرة إلى أوربا ووقوع الكثير من الحوادث المأساوية التي تتعلق بالمهاجرين غير الشرعيين فقد قامت الاتحاد الأوربي بتعليق جزئي ومؤقت لاتفاقية شنغن (Wike and others, 2016).

كما عملت دول الاتحاد الأوربي على اتخاذ العديد من الإجراءات التي تساهم في تقنين الهجرة، ومن بينها:

١. قامت بعض دول الاتحاد الأوربي في نهاية عام ٢٠٠٦ بطرح صيغة العامل الضعيف، والتي تهدف من وراءها إلى إبرام عقود مع بعض العمال الأجانب بشرط أن تكون تلك العقود لها فترة زمنية محددة، كذلك عملت على منح الدول الأكثر

تصديرا للمهاجرين نسبة عالية من تلك الفرص المتاحة للعمل بشرط أن تبدي تلك الدول استعداد للتعاون مع دول الاتحاد الأوربي في عملية إعادة المهاجرين غير الشرعيين (علواش، ٢٠١٣).

٢. عمدت الدول الأوربية أيضا إلى جذب المهاجرين أصحاب المهارات والخبرات المرتفعة، ففي فرنسا على سبيل المثال صدر تشريع جديد يعطى الأولوية للمهاجرين أصحاب الخبرات في بعض المهن التي يلاقي فيها أصحاب الأعمال صعوبات في توظيف المواطنين، تبعتها إسبانيا حيث عملت على إصدار تصاريح عمل خاصة للكفاءات، كذلك عملت بعض دول الاتحاد الأوربي على تشجيع الطلاب الأجانب الذين يدرسون في أراضيها على البقاء في البلاد بعد انتهاء فترة دراستهم، ومنحهم فرص للتوظيف (Rica and others, 2013).

٣. قام الاتحاد الأوربي بعقد اتفاقيات مع البلدان التي تعد المصدر الأولى للمهاجرين إلى أوربا وأيضا بلدان العبور مثل الاتفاقيات التي تم عقدها مع كلا من الأردن ولبنان عام ٢٠١٦م، وكذلك النيجر والسنغال ومالي وأثيوبيا ونيجيريا والتي تنص على تعزيز عمليات المشاركة في مكافحة المهاجرين غير الشرعيين، حيث قدمت دول الاتحاد الأوربي العديد من الحوافز كالاستثمارات في هذه الدول وتوفير عدد من الوظائف لأبناء تلك الدول في مقابل أن تسمح تلك الدول بعودة المهاجرين غير الشرعيين الذين وصلوا إلى أوربا (Latek, 2019).

٤. تبنى فكرة إقامة ما يعرف بالحزام الواقي على أراضي الدول المجاورة، بمعنى أن تقوم الدول المجاورة بانتقاء المهاجرين المناسبين للسفر إلى أوربا، كما أن الاتحاد الأوربي قد عمل على تكثيف الحوار مع الدول التي تعد مصدر للمهاجرين ومن أبرزها دول المغرب العربي، وتوقيع الاتفاقيات الثنائية مع الدول الأكثر تصديرا للمهاجرين. (حمزاوي، ٢٠١٨).

فعلى سبيل المثال نجد أن بعض دول الاتحاد الأوربي كرومانيا وإسبانيا وإيطاليا والبرتغال قد قاموا بتوقيع اتفاقيات ثنائية مع المغرب من اجل تنظيم الهجرة السرية (ابن لمقدم، ٢٠١٧).

وإلى جانب تلك الحلول قامت دول الاتحاد الأوربي باتخاذ الإجراءات الأمنية من أجل مكافحة الهجرة فنجد أن بريطانيا مثلا قد قامت باتخاذ العديد من الإجراءات هدفت من وراءها إلى الحد من عدد المهاجرين إليها، ومن بين تلك الإجراءات:

- القيام بإصدار قانون في أكتوبر ٢٠١٣ وضع عددا من القيود من أهمها إجبار مالكي العقارات على التحقق من هويات ومواقف المهاجرين المستأجرين.
- منع المهاجرين الغير شرعيين من فتح حسابات مصرفية.
- منح القانون الحق للسلطات البريطانية بتسفير المجرمين الأجانب أولا إلى دولهم، ثم بعد ذلك إعطاءهم الحق في الاستئناف، بالإضافة إلى أن هذا القانون قد أجبر

الطلاب الموجودين بشكل شرعي في بريطانيا على دفع بعض المبالغ لنظام التامين الصحي (مطاوع، ٢٠١٥).

ونظرا لأن إيطاليا تعتبر أكثر دول الاتحاد الأوربي تضررا من الهجرة خاصة الهجرة غير المشروعة، فقد أصدرت قانون الهجرة الأول في عام ١٩٩٨م من أجل تقييد الهجرة إلى إيطاليا ووضع أسس تحدد شروط الدخول إليها، إلا أن هذا القانون كان غير كافيا لمنع تدفق المهاجرين إلى إيطاليا مما دفع الدولة إلى إصدار قانون أخر للهجرة في عام ٢٠٠٢م والذي فعل إجراءات الحبس والطرد للمهاجرين الغير شرعيين، كما نظم هذا القانون إجراءات طرد المهاجرين الغير شرعيين (أحمد، ٢٠١٨).

كذلك الحال في فرنسا فبعد تولي نيكولا ساركوزي منصب وزير الداخلية في فرنسا والذي كان لديه قناعة تامة بأن المهاجرين يثقلون كاهل فرنسا ويعدون مصدر تهديد لها من ثم قام بعرض مشروع قانون للهجرة على مجلس الشيوخ الفرنسي عام ٢٠٠٦ م وقد أقر هذا القانون ٩١ من أعضاء المجلس واعترض ٤١ عضو فقط، وقد وضع هذا القانون شروطا قاسية على المهاجرين ومن بينها:

- أن يكون المهاجر يتقن اللغة الفرنسية.
- أن يكون لدى المهاجر معرفة سابقة بالقوانين والقيم الفرنسية ومستعد للالتزام بها.

كما أن القانون ينص على طرد المهاجر الغير شرعي مباشرة فور القبض عليه دون محاكمة، وبعد تولى ساركوزي رئاسة فرنسا قام بإنشاء وزارة خاصة للهجرة أطلق عليها اسم وزارة الهجرة والاندماج والهوية الوطنية (التميمي، ٢٠١١).

وتعد سويسرا هي الأكثر تشددا فيما يتعلق بالإجراءات التي تحد من الهجرة ففي العاشر من فبراير ٢٠١٤ قامت سويسرا بإجراء استفتاء شعبي بغرض تحديد حصص المهاجرين إليها من دول الاتحاد الأوربي، وقد حاز الاستفتاء على نسبة تأييد كبيرة، وواجه الكثير من الانتقادات في دول أوربا، وذلك لأن نتائجه تتنافي مع قوانين حرية الانتقال بين دول الاتحاد الأوربي (مطاوع، ٢٠١٥).

ونتيجة للثورات التي اجتاحت الدول العربية منذ عام ٢٠١٠م وما نتج عنها من تدفق الآلاف من المهاجرين غير الشرعيين إلى أوربا قام الاتحاد الأوربي ببعض الإجراءات التي تساعده في مكافحة الهجرة ومن بينها:

١. العمل على زيادة الموارد المالية المخصصة لعملية الرقابة على الحدود الأوربية بنحو ثلاثة أضعاف.
٢. العمل على استكشاف الطرق الجديدة التي يمكن للمهاجرين الاعتماد عليها للتسلل إلى دول الاتحاد الأوربي، ومراقبة تلك الطرق.
٣. العمل على تدمير الزوارق التي يستخدمها المهربين لنقل المهاجرين إلى أوربا.

٤. القيام بإنشاء قوة بحرية تابعة للاتحاد الأوربي مهمتها الأساسية هي منع سفن المهاجرين من مغادرة سواحل ليبيا.

٥. عملت الدول الأوربية على إنشاء العديد من المخيمات للمهاجرين الموجودين في ليبيا وذلك لمنع انتقالهم إلى أوربا.

مما سبق نجد أن معظم الإجراءات التي قامت بها دول الاتحاد الأوربي من أجل مكافحة الهجرة خاصة الهجرة الغير مشروعة تعتمد على تكريس الخيار الأمني والاعتماد على أساليب قسرية، كاحتجاز المهاجرين الذين تم إثبات انتقالهم إلى الدولة بدون وثائق رسمية، ولعل أبرز دليل على ذلك هو:

قيام الدول الأوربية بتشكيل قوات الأوروفورس عام ١٩٩٦م، وهي قوات برية وبحرية من دول فرنسا وإيطاليا وإسبانيا والبرتغال تهدف إلى حماية حدود أوربا الجنوبية، وفي عام ٢٠٠٢م قام الاتحاد الأوربي بتبني فكرة قوات التدخل السريع من أجل الحفاظ على أمن أوربا بما في ذلك حماية الحدود من المهاجرين الغير شرعيين (فريجة، ٢٠١٥).

كما قام الاتحاد الأوربي بتعزيز صلاحيات وكالة فرونتكس التي تهتم بالرقابة على إجراءات الدخول لدول الاتحاد الأوربي سواء على الحدود البرية أو البحرية، حيث عمدت دول الاتحاد في عام ٢٠١٦ إلى توفير ظروف أفضل لرقابة الحدود من خلال الاعتماد على الوسائل التكنولوجية الحديثة والتي تتمثل في الرادارات والأقمار الصناعية والمعدات العسكرية والأمنية وأيضا القيام باستخدام البيانات الشخصية التي يقوم نظام شنغن للمعلومات بتوفيرها.

وكل هذه الصلاحيات تكرس الطابع الأمني في التعامل مع المهاجرين، كذلك نجد أن دول الاتحاد الأوربي قد عمدت إلى ربط الهجرة الغير شرعية ببعض الجرائم كالإرهاب الدولي والاتجار بالبشر والتهريب، وذلك من أجل تغييب النهج الإنساني في التعامل مع المهاجرين (أمين، ٢٠١٨).

ثانياً: الولايات المتحدة الأمريكية:

تعد الولايات المتحدة الأمريكية موطن لعدد كبير من المهاجرين الدوليين، حيث تشير إحصاءات عام ٢٠١٠م أن عدد المهاجرين بلغ ٤٠ مليون فرد، وهو ما يوازي ١٢.٩% من مجموع السكان الأمريكيين، وبالتالي فالولايات المتحدة الأمريكية تعد أكبر مستقبل للهجرة في العالم، وأغلب هؤلاء المهاجرون هم من المكسيك، حيث يتجاوز عددهم ١٣ مليون فرد (وكالة الأمم المتحدة للهجرة، ٢٠١٧). وتمتد ممرات الهجرة الرئيسية من أوروبا الشرقية إلى أوروبا الغربية، ومن شمال أفريقيا إلى جنوب أوروبا، ومن جنوب آسيا إلى منطقة الخليج. ويمتد أكبر ممر للهجرة بالقيمة المطلقة من المكسيك إلى الولايات المتحدة الأمريكية، إذ عبره ١٢.٧ مليون مهاجر في عام ٢٠١٧م، انظر الشكل رقم (٨).

شكل رقم (٨): الدول العشرة الرئيسية المصدرة للهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية

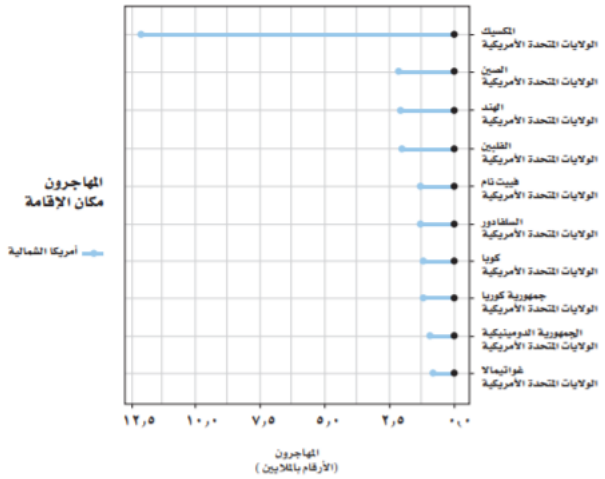

المصدر: وكالة الأمم المتحدة للهجرة، ٢٠١٧

من الشكل السابق نجد أن المكسيك هي أكثر الدول المصدرة للمهاجرين إلى الولايات المتحدة الأمريكية بعدد يبلغ حوالي ١٣ مليون مهاجر دولي، يليها الصين ثم الهند والفلبين، ويمكن إرجاع ذلك إلى انه وعلى الرغم من الرقابة الشديدة التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية على حدودها لمنع الهجرة غير المشروعة، بالإضافة إلى الإجراءات المشددة على المهاجرين الشرعيين إلا أن سياسة لم الشمل التي تطبق في الولايات المتحدة الأمريكية تساهم بدرجة كبيرة في جلب عدد من المهاجرين ليتم لم شملهم مع عائلاتهم الموجودة بالولايات المتحدة الأمريكية منذ فترة من الزمن.

أن دوافع الهجرة هي نتاج كلاً من عوامل الطرد من المكسيك ودول أمريكا الوسطى والجنوبية، وعوامل الجذب في الولايات المتحدة التي تقوم بإغراء الأفراد إلى الهجرة من بلدانهم باتجاه الولايات المتحدة الأمريكية انظر الجدول رقم (٢) مثل:

١. الفرص الوظيفية والأجور المرتفعة في الولايات المتحدة الأمريكية والتي لا تتوفر في دول المصدر.
٢. تبحث العوائل إلى تنويع مصادر دخلها من خلال توزيع أفراد الأسرة للعمل في الخارج حتى يضمنوا استمرارية تحويل الأموال لإعالة أسرهم.
٣. البحث عن الاستقرار والأمان بعيداً عن الحروب والصراعات الأهلية.

٤. تفتقر مجتمعات المصدر إلى عدم وجود المؤسسات المالية، مثل البنوك وشركات التأمين، وقد لا تستطيع العوائل الحصول على القروض أو التأمينات حتى في حالة وجود المؤسسات المتخصصة (Orrenius and Zavodny, 2010).

الجدول رقم (٢) أعداد المهاجرين بطريقة غير نظامية من بعض دول أمريكا اللاتينية إلى الولايات المتحدة الأمريكية

بلد المنشأ	المهاجرين غير النظاميين لعام ١٩٩٠		المهاجرين غير النظاميين لعام ٢٠٠٠		المهاجرين غير النظاميين لعام ٢٠١٣		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
المكسيك	٢,٠٤٠,٠٠٠	٨٠,١	٤,٨٠٨,٠٠٠	٩٠,٧	٦,١٩٤,٠٠٠	٨٠,٢	١٣,٠٤٢,٠٠٠	٨٣,٨
غواتيمالا	١١٨,٠٠٠	٤,٦	١٤٤,٠٠٠	٢,٧	٧٠٤,٠٠٠	٩,١	٩٦٦,٠٠٠	٦,٢
السلفادور	٢٩٨,٠٠٠	١١,٧	١٨٩,٠٠٠	٣,٦	٤٣٦,٠٠٠	٥,٧	٩٢٣,٠٠٠	٥,٩
هندوراس	٤٢,٠٠٠	١,٦	١٣٨,٠٠٠	٢,٦	٣١٧,٠٠٠	٤,١	٤٩٧,٠٠٠	٣,٢
نيكاراغوا	٥٠,٠٠٠	٢	٢١,٠٠٠	٠,٤	٦٨,٠٠٠	٠,٩	١٣٩,٠٠٠	٠,٩
المجموع	٢,٥٤٨,٠٠٠	١٠٠	٥,٣٠٠,٠٠٠	١٠٠	٧,٧١٩,٠٠٠	١٠٠	١٥,٥٦٧,٠٠٠	١٠٠

المصدر: بتصرف اعتماداً على معهد سياسة الهجرة، تحليل البيانات للأعوام من ١٩٩٠م-٢٠١٣م مسح المجتمع الأمريكي.

شكل رقم (٩) مسارات الهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية من أمريكا الجنوبية والوسطى

المصدر: (Conant and others, 2015)

وتسمح الولايات المتحدة الأمريكية لبعض المهاجرين أن يحصلوا على الجنسية الأمريكية من خلال عملية تعرف باسم التجنس، ومن أجل الحصول على الجنسية لابد أن يقيم الشخص لمدة خمس سنوات متواصلة في الولايات المتحدة الأمريكية، ويكون لديهم ما يثبت انهم يمتلكون أخلاق حميدة، ويقسمون يمين الولاء للولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى إتقان مهارات اللغة الإنجليزية، ويكون لديهم معرفة بتاريخ الولايات المتحدة وقوانينها (Kandel, 2018).

ونلاحظ أنه وحتى وقت قريب لم تكن الهجرة تمثل تهديدا حقيقيا للولايات المتحدة الأمريكية، حيث لم يبدأ تبنى القوانين المناهضة للهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية إلا في العقد الأخير من القرن العشرين، مع إصدار الكونجرس الأمريكي قانون إصلاح ومراقبة الهجرة عام ١٩٨٦م (الصديقي، ٢٠١٣).

وقد أكدت دراسة (عيد، ٢٠١٢) أنه وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية عادة ما تعطي المهاجرين الشرعيين الذين يلتزمون بالقوانين الأمريكية حقوقهم، إلا أن المهاجر الغير شرعي يواجه معاملة قاسية للغاية فكل مهاجر غير شرعي تعتبره الولايات المتحدة الأمريكية إرهابي، كما أن الولايات المتحدة تصنف أغلب البلدان العربية على أنها لا تقوم باتخاذ الحد الأدنى من السياسات والإجراءات التي تحد من عمليات الاتجار بالبشر.

وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية واحدة من أكبر الدول على مستوى العالم التي تمتلك العديد من القوانين في مجال الهجرة، حيث اهتمت الحكومة الأمريكية بإعداد قوانين كثيرة من شأنها الحد من الهجرة الغير نظامية، ففي عام ١٩٨٦م قام الكونجرس الأمريكي بفرض عقوبات على كل من يقوم بتشغيل المهاجرين الغير شرعيين، وفي عام ١٩٩٦م تم وضع المزيد من القيود على كلا من الهجرة المشروعة والغير مشروعة، حيث تم تقييد الاستفادة من الرعاية الاجتماعية كما تم تخصيص ما يقرب من ١٢ مليون دولار من أجل بناء سياج ثلاثي الطبقات يمتد على لنحو ١٤ ميل على الحدود بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك (عبدالرحمن، ٢٠١٨).

وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ تم التضييق أكثر على المهاجرين خاصة المهاجرين الغير شرعيين، وفي عام ٢٠٠٦ أصدرت الحكومة الأمريكية القانون الذي يعرف باسم السياج الآمن، من أجل مراقبة الحدود ومنع تدفق المهاجرين، كذلك قامت الحكومة بالاعتماد على الأساليب التكنولوجية المتطورة في مراقبة الحدود كالاعتماد على الكاميرات السرية والأقمار الصناعية (عبدالرحمن، ٢٠١٨).

مما سبق نجد أن الولايات المتحدة وفي إطار مكافحتها للهجرة، فهي تطبق العديد من السياسات مثل التحقيق والتوقيف وأيضا مقاضاة المهاجرين الغير شرعيين، وترحيل المهاجرين الأجانب الذين يقومون بانتهاك قوانين الولايات المتحدة الأمريكية،

حيث تشمل الولايات المتحدة الأمريكية نحو ٣٢٩ منفذ يمكن للأجانب أن يدخلوا البلاد من خلالها وتلك المنافذ تتنوع ما بين البرية والبحرية والجوية، وكل تلك المنافذ تضم ضباط جمارك مهمتهم الأساسية حماية الحدود وتطبيق قوانين الهجرة المعمول بها في الولايات المتحدة الأمريكية (Kandel, 2018).

كما تشدد الولايات المتحدة الأمريكية على عمليات الحصول على تأشيرات السماح للأجانب بدخول البلاد، حيث تتمثل أول خطوة في تأخير حصول الفرد على التأشيرة وذلك من أجل تقييم احتمالات أن يكون مقدم طلب الحصول على التأشيرة يمثل تهديد للأمن القومي الأمريكي، ثم يتم مقابلة مقدم الطلب من أجل الفصل في الطلب وهل سيتم منح التأشيرة أم لا، كما يتم إجراء فحص مسبق لجميع المسافرين على الرحلات الجوية التي تتجه على الولايات المتحدة الأمريكية (U.S. Government Publishing Office, 2016).

يمنح القانون الأمريكي أيضا سلطات واسعة للقائمين على احتجاز الرعايا الأجانب، حيث يفرض القانون الأمريكي الاحتجاز بحق بعض الفئات مثل المشتبه فيهم على انهم إرهابيين، أو الذين وصلوا إلى الولايات المتحدة الأمريكية بوثائق مزورة، حيث يتم ترحيلهم بشكل نهائي إلى بلادهم مع وضع قيود على محاولات دخولهم البلاد مرة أخرى (Kandel, 2018).

وعندما تولي دونالد ترامب رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠١٧م، نجد أنه قد صنف الهجرة على أنها أحد التهديدات الرئيسية للأمن القومي الأمريكي، وأيضا للعمالة الأمريكية، حيث ركزت تصريحاته على ضرورة مكافحة الهجرة عن طريق منع الهجرة القانونية للولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى ترحيل الملايين من المهاجرين الغير قانونيين، والعمل على منع دخول اللاجئين من الدول المسلمة.

واتخذ ترامب عدة قرارات من أجل مكافحة الهجرة وتتمثل أهمها في التالي:

- القيام ببناء جدار على طول الحدود الأمريكية الجنوبية، انظر الشكل رقم (١٠).
- القيام بتعيين حوالي خمسة عشر ألف ضابط من أجل حماية الحدود، والقضاء على المدن التي ترفض التعاون مع موظفي تنفيذ قوانين الهجرة الأمريكية.
- تم تنفيذ قوانين الهجرة ضد ٦١ ألف مهاجر ونقلهم من البلاد، وتم اعتقال حوالي ١١٠ ألف في عام ٢٠١٧.
- اعتمدت الإدارة الأمريكية على أسلوب عدم التسامح مطلقا مع المهاجرين الغير شرعيين، ومن أجل زيادة معاناة المهاجرين الغير شرعيين ومكافحة الهجرة الغير مشروعة، حرصت الحكومة على احتجاز العابرين للحدود وفصل الأطفال عن والديهم، ووضعهم في ملاجئ تديرها أحد الوكالات الحكومية الأمريكية، وكذلك تم

وضع الآباء والأمهات والأطفال على مسارات قضائية مختلفة حتى يصعب لم شملهم بعد انقضاء الإجراءات الجنائية.

- وضعت الولايات المتحدة الأمريكية قوانين صارمة على المهاجرين الذين قاموا بارتكاب جرائم العنف المنزلي أو انضموا إلى العصابات الاجرامية أن يحصلوا على حق اللجوء في الولايات المتحدة الأمريكية (Pierce and others, 2018).

الشكل رقم (١٠) يبن الجدار الحدودي العازل بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك

المصدر: https://www.bbc.com/arabic/world-46949531

وعلى الرغم من الإجراءات المشددة التي تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية في مجال مكافحة الهجرة، والسعي الدائم إلى التصريح بأن المهاجرين يشكلون تهديدا للأمن الأمريكي، إلا أنه لا يزال هناك تيار مؤيد لعمليات الهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية. حيث يرى المؤيدين للهجرة أنه يجب تلبية طلبات الأسر الأمريكية في لم الشمل مع أقاربهم، كما أنه يجب العمل أيضا على تلبية احتياجات أصحاب الأعمال الأمريكيين لبعض العمال الأجانب من أجل تحقيق التنافسية في الأسواق العالمية، ومن ثم فهم يرون أنه يجب إعادة النظر في الإجراءات التي تتبعها البلاد لمكافحة الهجرة، كما يطالبون بزيادة التأشيرات لأصحاب الكفاءات العلمية والعمالة المطلوبة في الولايات المتحدة، والعمل على إلغاء التأشيرات المتعددة التي لا تشترط درجة تعليم معينة أو مهارات عملية وبالتالي فهي تسبب تهديدا للبلاد (Kandel, 2018).

ثالثاً: أستراليا:

منذ بدايات عام ٢٠١٢م وحتى منتصف سنة ٢٠١٣م كان هناك زيادة كبيرة في عدد طلبات اللجوء المقدمة إلى الحكومة الأسترالية من قبل المهاجرين غير

الشرعيين الذين وصلوا على أستراليا عبر القوارب، حيث وصل العدد إلى ٣٥ ألف طلب لجوء، في الفترة من يناير ٢٠١٢ وحتى ٢٠١٣م، أي أن أستراليا كان يصلها أكثر من ٣٠٠٠ مهاجر غير شرعي شهريا، وبالتالي نالت قضية الهجرة غير المشروعة أهمية كبيرة في الانتخابات الفيدرالية الأسترالية التي تمت عام ٢٠١٣ (Chia and others, 2014)، انظر الجدول رقم (٣) والذي يبين عدد المهاجرين والقوارب التي تقلهم إلى أستراليا.

الجدول رقم (٣) أعداد المهاجرين بطريقة غير نظامية إلى أستراليا

السنة	عدد القوارب	عدد الأفراد
١٩٧٦		١١١
١٩٧٧		868
١٩٧٨		746
١٩٧٩		304
١٩٨٠		0
١٩٨١		30
١٩٨٢-١٩٨٨		0
١٩٨٩	1	26
١٩٩٠	2	198
١٩٩١	6	214
١٩٩٢	6	216
١٩٩٣	3	81
١٩٩٤	18	953
١٩٩٥	7	237
١٩٩٦	19	660
١٩٩٧	11	339
١٩٩٨	17	200
١٩٩٩	86	3721
٢٠٠٠	51	2939
٢٠٠١	43	5516

٢٠٠٢	1	1
٢٠٠٣	1	53
٢٠٠٤	1	15
٢٠٠٥	4	11
٢٠٠٦	6	60
٢٠٠٧	5	148
٢٠٠٨	7	161
٢٠٠٩	60	2726
٢٠١٠	134	6555
٢٠١١	69	4565
٢٠١٢	278	17202
٢٠١٣	٣٠٠	٢٠٥٨٧

المصدر: Parliament of Australia

على الرغم من أن الهجرة لها أهمية كبيرة في أستراليا، إلا أنه ومنذ تولي توني أبوت الحكومة الأسترالية، أظهرت الحكومة عداءً ضد المهاجرين، مخالفة بذلك الاتفاقيات الدولية، خاصة المهاجرين غير الشرعيين، حيث يتم اعتقال هؤلاء المهاجرين وإعادتهم مرة أخرى إلى بلادهم، بالإضافة إلى قيام الحكومة الأسترالية بتخفيض المساعدات والدعم الذي تقدمه للدول المصدرة لهؤلاء المهاجرين أو الدول التي يعبرون إلى أستراليا من خلالها (Blokker, 2016).

كما بينت استطلاعات الراي العام وجود اتجاهات سلبية للغاية تجاه المهاجرين غير شرعيين، وكذلك وجود مستويات مرتفعة من الدعم الشعبي للسياسات العقابية التي تطبق ضد الوافدين غير القانونيين، حيث يبين تقرير لوي (Lowy) والذي تم إصداره عام ٢٠١٣ أن هناك ٧٤% من الأستراليين قلقين للغاية وإلى حد ما بخصوص طالبي اللجوء من المهاجرين غير القانونيين الذين وصلوا إلى أستراليا عبر قوارب الصيد وهي تزيد عن النسبة التي أظهرها التقرير عام ٢٠١١ والتي بلغت ٧٢% (Doherty, 2015).

كما تركز برامج الهجرة إلى أستراليا على توفير المهارات التي تحتاجها البلاد ففي الفترة من عام ٢٠١٣ وحتى عام ٢٠١٩م، اشترطت الحكومة الأسترالية ألا يكون عدد المهاجرين المهرة إلى البلاد أقل من ثلثي عدد المهاجرين، وذلك حتى يساهموا بفاعلية في الاقتصاد الأسترالي (Australian Government Department of Home Affairs, 2018).

طرق عبور المهاجرين إلى أستراليا

تعتبر كل من ماليزيا وإندونيسيا دول عبور يستخدمها المهربين لتهريب المهاجرين عبر البحر إلى أستراليا. ولذلك أدرك هؤلاء المهاجرين فيما لو أرادوا الهجرة إلى أستراليا، فإنه ينبغي عليهم السفر إلى جنوب شرق آسيا عن طريق الجو أو البر لهذين البلدين، ويستخدمون عادة تأشيرات ووثائق مزورة، وينتظرون حتى يتم التنسيق مع المهربين لتهريبهم عن طريق البحر من هذين البلدين إلى أستراليا عبر (UNODC, 2011). انظر الشكل رقم (١٢).

شكل رقم (١٢) مسارات الهجرة إلى استراليا

المصدر: (Conant and others, 2015)

سابعاً: برامج استيعاب المهاجرين في الدول المستقبلة للهجرة الدولية:

من خلال العرض السابق فيما يتعلق بمسألة الهجرة الكبيرة نحو دول بعينها فقد أصبحت الحاجة ماسة لابتكار برامج فعالة تضمن استيعاب هؤلاء المهاجرين ودمجهم في مجتمعات مواطن الهجرة، والسبب في ذلك أن قضايا الهجرة أصبحت تصنف في كثير من الدول على أنها قضايا أمنية بحتة من خلال العلاقة بين المهاجرين وزيادة معدلات الجريمة أو الإرهاب في بعض الدول (آسية، ٢٠١٥).

وقد ظهرت عدة مشكلات حالت دون استيعاب المهاجرين من أهمها ما يلي:

الجريمة:

تشكل الجريمة أحد أبرز المشاكل التي تعاني منها الدول المستقبلة للمهاجرين ذلك أن كثيرًا من المهاجرين ربما يدخلون إلى تلك الدول بشكل غير قانوني، ولا يستطيعون تسوية أوضاعهم ما يدفعهم للاتجاه نحو الجريمة من أجل الحصول على المال والثراء بطرق مخالفة لقوانين البلاد التي يقيمون فيها (عيد، ٢٠١١).

الاتجار بالمخدرات:

يعد الاتجار بالمخدرات من المشكلات التي تفاقمت بشكل كبير بين المهاجرين في كثير من دول العالم حيث تتخوف الدول المستقبلة لأعداد كبيرة من المهاجرين من خطر المخدرات الذي قد يلقى رواجًا على يد بعض المهاجرين خاصة من دول أفريقيا وأمريكا اللاتينية وتعاني دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية من خطر الاتجار بالمخدرات والترويج لها بين المهاجرين غير الشرعيين (آسية، ٢٠١٥).

عدم اندماج المهاجرين مع المجتمعات الجديدة.

ومن المشاكل التي برزت في ما يتعلق بالهجرة الدولية، مسألة الاندماج في المجتمعات الجديدة، حيث يعاني كثير من المهاجرين من عدم القدرة على الاندماج مع المجتمعات الجديدة بالنسبة لهم، ومن أسباب عدم الاندماج اختلاف الطباع والثقافات والعادات وعدم القدرة على اكتساب اللغة (صديق، ٢٠١٣).

ومع تزايد هذه المشكلات وغيرها فقد حاولت العديد من الدول التغلب عليها عن طريق سن قوانين وسياسات تخفف من انتشار هذه المشكلات، وتكاد تكون السياسات الدولية موحدة فيما يتعلق بالهجرة الدولية، وكل ذلك ينبع من مفهوم العولمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية (عبدالرحمن، ٢٠١٨).

ومن آليات التغلب على انتشار الجريمة والمخدرات فقد قامت بعض الدول بسن قوانين مشددة تعاقب من يقوم بالاتجار بالمخدرات أو ارتكاب جرائم تهدد أمن المجتمع، وقد قامت الدول الأوروبية بعقد اتفاقات وشراكات وشدد الحراسة على الموانئ وعلى الأماكن التي يمكن أن تشكل خطرًا للمجتمع (آسية، ٢٠١٥).

وقد اختارت بعض الدول ككندا وغيرها منهج التعدد الثقافي والسماح به وضمان حقوق المهاجرين من أجل توفير اندماجهم في المجتمع مما يعود بالأمن المجتمعي على الدولة، وقد أثبتت تلك التجارب إمكانية القيام بدمج المهاجرين من خلال برامج محددة تراعي مصالحهم وتدفعهم للاندماج مع المجتمع (الشرقاوي، ٢٠١٠).

ثامناً: الخاتمة:

مما سبق نجد أن الهجرة الدولية أصبحت من أولويات السياسة الخارجية لدول الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة وأستراليا، حيث تواجه قضية الهجرة موقفين متعارضين، الأول وهو الذي يؤيد فتح باب الهجرة ويرى ضرورة السماح بزيادة عدد المهاجرين، وذلك من أجل تغطية العجز في عدد السكان وما ينتج عنه من نقص في العمالة مما يؤثر على اقتصادها، كما أن أصحاب هذا الرأي يرون أن الاستمرار في ممارسة الأعمال التعسفية ضد المهاجرين قد يدفعهم إلى القيام ببعض الأعمال المتطرفة التي قد تسبب ضررا يفوق الضرر الناتج من السماح بالهجرة.

أما الرأي الأخر والذي يتبناه اليمين المتطرف، والذي يعارض بشدة السماح للمهاجرين بالدخول إلى الدول الأوربية أو الولايات المتحدة الأمريكية، بحجة أن المهاجرين خاصة المسلمون منهم يمثلون تهديدا للقيم والهوية الغربية.

في النهاية يمكننا القول إن ظاهرة الهجرة قد تحولت من كونها أحد الظواهر الاجتماعية أو الإنسانية إلى كونها قضية أمنية تهدد الدول المستقبلة للمهاجرين، حيث أصبحت الدول تتخوف من زيادة عدد المهاجرين بها، سواء كانت هذه الزيادة ناتجة عن الهجرة المشروعة أو غير المشروعة.

وعلى الرغم من الجهود التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوربي وأستراليا من أجل الحد من تدفق المهاجرين، خاصة المهاجرين غير الشرعيين، إلا أن الهجرة لم تتوقف، ولا تزال تشكل مصدر تهديد اقتصادي وأمني للدول المستقبلة، وذلك لأن الهجرة الدولية غير المشروعة لم تعد تتم بشكل فردي كما كان الحال في السابق، بل نلاحظ أن هناك عدد كبير من السماسرة أصبح يستغل رغبات الأفراد في الهجرة واتخذ من الهجرة غير المشروعة وسيلة للتربح، وأصبحت الهجرة تتم بطرق أكثر تنظيما وتطورا وبعدد كبير من المهاجرين

ومن ثم يمكن القول أن تدفق المهاجرين إلى دول الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا لن يتوقف ما دامت الأسباب التي تدفعهم للهجرة لازالت قائمة، ولن تجدى الإجراءات التي تتبعها هذه الدول نفعا حتى الإجراءات الأمنية منها، وذلك بسبب اعتقاد المهاجرين بأن حياتهم ستكون أفضل إذا ما تركوا أوطانهم وانتقلوا إلى البلدان الغربية المتقدمة، فهم يرون أن الإجراءات التي تتبعها تلك الدول ضدهم لن تكون أسوء مما يتعرضون له في بلادهم سواء الفقر أو الاضطهاد السياسي وانتهاك لحقوقهم التي تقرها قوانين حقوق الإنسان الدولية.

وتتفق أستراليا مع كل من الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية في السعي إلى الاعتماد الكلي على الحلول الأمنية كوسيلة لمنع الهجرة غير المشروعة، حيث تطالب الحكومة الأسترالية بالاعتماد على الحل العسكري على الحدود من أجل تعطيل عمليات تهريب الأفراد إلى أستراليا (Doherty, 2015).

بالإضافة إلى أن إدارة عمليات الهجرة لا يمكن أن تتم عن طريق إجراءات تتخذها دولة واحدة فقط، وذلك لأن الهجرة الدولية تتم بين دولتين على الأقل، وهما الدولة المصدرة للمهاجرين، والدولة المستقبلة لهم.

تاسعاً: النتائج:

١. السياسات الأوربية غير موحدة في مجال الهجرة، حيث نلاحظ أن كل دولة اتخذت إجراءات مختلفة عن الأخرى.

٢. دول الاتحاد الأوربي منقسمة إلى معسكرين، الأول وهو الدول الواقعة في جنوب البحر المتوسط والتي تعد الأكثر معاناة من الهجرة، في مقابل المعسكر الاخر وهو دول الشمال والوسط والذين يواجهون كم اقل من المهاجرين، وكثيرا ما يعتمدون على الهجرة المنتقاة.

٣. ساهمت الهجرة الدولية في حماية قارة أوربا مما يعرف باسم شيخوخة السكان حيث ان معدلات الخصوبة في أوربا منخفضة مع زيادة حصة كبار السن.

٤. على الرغم من أن الدول لها الحق في اتباع السياسات التي تعتقد أنها ستحل مشكلة الهجرة إليها إلا أننا نلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية تمارس العديد من صور التمييز والعنصرية ضد المهاجرين خاصة المسلمين والقادمين من الحدود الجنوبية لها بحجة محاربة الإرهاب وتجارة السلاح.

٥. القوانين والإجراءات التي اتخذتها كلا من الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا وأستراليا تعتمد بالدرجة الأولى على التضييق على المهاجرين الشرعيين، مما أدى إلى زيادة معدلات الهجرة غير المشروعة.

٦. عملت أستراليا على منع الدعم المقدم إلى الدول التي تصدر إليها لاجئين غير شرعيين، أو تساهم في عبورهم، على عكس الاتحاد الأوربي الذي كان أكثر تعاطفا مع تلك الدول وقام بزيادة المساعدات لها وعقد الاتفاقيات الثنائية التي من شأنها تشجيع هذه الدول على مكافحة الهجرة غير المشروعة لدول الاتحاد الأوربي في مقابل مميزات ودعم يقدمه لها الاتحاد الأوربي.

عاشراً: التوصيات:

١. ينبغي على دول الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا أن يعملوا على تقنين وضع المهاجرين الغير شرعيين الموجودين بهذه الدول، وذلك حتى لا يسببوا أي تهديد لأمن تلك الدول، أو يكونوا عرضة للوقوع تحت سيطرة عصابات الاتجار بالبشر.

٢. إتاحة الفرصة أمام المهاجرين للوصول إلى الخدمات العامة كالصحة والتعليم.

٣. على الدول المستقبلة للمهاجرين احترام القوانين المتعلقة بحقوق الإنسان فيما يتعلق بالمهاجرين بشكل عام. العمل على إنشاء إدارة دولية لتنظيم شؤون المهاجرين، ووضع أسس للتعامل مع المهاجرين المستضعفين.

٤. العمل على تعزيز الحماية الاجتماعية للمهاجرين والسعي على دمجهم في المجتمعات الجديدة.

٥. على تلك الدول أن تتحمل المزيد من المسئولية تجاه اللاجئين في دول العالم النامي حتى لا يكونوا عرضة للهجرة غير المشروعة.

قائمة المراجع:

أولًا: المراجع العربية:

١. ابن لمقدم، تيسير. (٢٠١٧). الإتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية. مجلة الفقه والقانون، ع (٥٥). ص ص ٨٥-٩٦.

٢. أحمد، الصادق صندل. (٢٠١٨). الهجرة غير الشرعية من ليبيا إلى أوربا: الأسباب والآثار. مجلة السودان. مركز السودان للبحوث والدراسات الاستراتيجية. ع (١٠). ص ص 201-٢١٦.

٣. إدريس، عبد المطلب عبد المولى. (٢٠١٨). الآثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة الهجرة غير الشرعية على العلاقات بين دول غرب المتوسط. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، مج (٩) عدد (١). ص ص ٤٩٨-٥١٧.

٤. آسية، بن بوعزيز. (٢٠١٥). سياسة الاتحاد الأوروبي في مواجهة الهجرة غير الشرعية. مجلة دراسات وأبحاث: جامعة الجلفة، ع ١٨، ص ص ٢٨ - ٤١.

٥. أمعضشو، فريد محمد. (٢٠١٣). الهجرة المغربية إلى أوربا في الحاجة إلى مقاربات بديلة. مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد. ع (٢٤). ص ص ١١١-١٤٨.

٦. الأمم المتحدة. الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. متوفرة عبر aspx.CERD/Pages/ProfessionalInterest/ar/org.ohchr.www://https تاريخ الزيارة ٢٢-٨-٢٠١٩.

٧. أمين، أوكيل محمد. (٢٠١٨). عن فعالية المقاربة الأوروبية الراهنة للتصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية. دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ع (١٩). ص ص ٧٠٩-٧٢٢.

٨. بلخيره، محمد. (٢٠١٣). هاجس الهجرة المغاربية إلى أوربا: هل تشكل العمالة الشرقية بديلا. مجلة الحكمة، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع. ع (٢٣). ص ص ٢٠٤-٢٢٧.

٩. بوكمزا، عاطف. (٢٠١٦). الهجرة بين زاويتي المفهوم والنظرية. مجلة العلوم القانونية. ع (٦). ص ص ٤٠-٤٨.

١٠. التميمي، محمد رضا. (٢٠١١). الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية. مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة. ع (٤). ص ص ٢٥٦-٢٧٥.

١١. حروري، سهام. (٢٠١٠). الهجرة وسياسة الجوار الأوربي. مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر بسكرة. ع (٥). ص ص ٣٤٣-٣٥٢.

١٢. حمزاوي، جويدة. (٢٠١٨). سياسة الجوار الأوربية: نحو التأسيس للمتوسط كجماعة امنيه. مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، مج (٤١) (٤٧١). ص ص ١٢٤-١٣٨.
١٣. حمود، واثق. (٢٠١٧). موقف الاتحاد الأوربي من ظاهرة الهجرة غير الشرعية-الأفريقية-. مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك، مج (٥) (٢٠). ص ص ٣٤٤-٤٠٤.
١٤. خدر، سردار مر. (٢٠١٦). تحليل الهجرة الدولية المتوقعة: دراسة لعيّنة من طلبة جامعة صلاح الدين للعام الدراسي ٢٠١٥: ٢٠١٦. مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية. مج (٨) (١٥). ص ص ١٣٦-١٦٠.
١٥. الخشاني، محمد. (٢٠١٧). هجرة الشباب العربي إلى دول الاتحاد الأوربي: قراءة نقدية في السياسة الأوربية للهجرة. مجلة عمران للعلوم الاجتماعية. مج (٦) (٢١). ص ص ٣٥-٥٤.
١٦.خضر بشارة. (٢٠١٠). أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة الى قمة باريس، ط ١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠، ص ٩٩. نقلاً عن خديجة بتقة، 2014، السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية واستراتيجية، الجزائر.
١٧. الخلايلة، هدى احمد. (٢٠١٠). هجرة الكفاءات العلمية والفكرية العربية: أسبابها ونتائجها. مجلة اتحاد الجامعات العربية، ع (٥٥). ص ص ١٤٩-١٧١.
١٨. الدغاري، أمبارك. (٢٠١٦). مخاطر الهجرة الغير شرعية من إفريقيا إلى أوربا والسياسات المتخذة لمكافحتها. المجلة الليبية العالمية. ع (٨).
١٩. الدليمي، ساهر. (٢٠١٧). مشكلة الهجرة العربية إلى أوربا بعد ثورات الربيع العربي ٢٠١٠-٢٠١٦. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة اليرموك. الأردن.
٢٠. رشاد، سوزي محمد. (٢٠١٦). الانعكاسات السياسية والأمنية للهجرة والجهود الدولية لمواجهتها. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة. مج (١٧) (٤). ص ص ١٣٩-١٧١.
٢١. الريس، نجاح عبد الفتاح. (٢٠١٤). الهجرة عبر المتوسط في إطار اتفاقيات الشراكة الأوربية المتوسطة. مجلة البحوث المالية والتجارية. ع (٣). ص ص ٤٦٤-٥٠١.
٢٢. زهري، أيمن. (٢٠١٦). الهجرة الدولية: إطلالة نظرية. مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام. مج (١٦) (٦١). ص ص ٤٦-٥٣.

٢٣. السراني، عبدالله سعود. (١٤٣١ هـ). العلاقة بين الهجرة غير المشروعة وجريمة تهريب البشر والاتجار بهم، ورقة عمل قدمت في الندوة العلمية تحت عنوان (مكافحة الهجرة غير المشروعة) بالرياض خلال الفترة من ٢٤-١٤٣١/٢/٢٦ هـ الموافق ٨-٢٠١٠/٢/١٠ م برعاية جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
٢٤.سليمان، سالم. (٢٠١٥). هجرة الكفاءات العربية إلى الخارج: أسبابها وآثارها. مجلة المعرفة. جامعة الزيتونة، ع (٣). ص ص ٢٥٧-٢٧٥.
٢٥.سليمان، هاني. (٢٠١٦). نحو فهم ظاهرة الهجرة غير الشرعية، المركز العربي للبحوث والدراسات، على الرابط، http://www.acrseg.org/40363
٢٦.الشرقاوي، باكينام. (٢٠١٠). المتغير الديني والاندماج: حالة المهاجرين المسلمين في الغرب. المجلة العربية لعلم الاجتماع - إضافات: الجمعية العربية لعلم الاجتماع، ع (١١). ص ص ١٦٩-٢٠٦.
٢٧. شوفي، أسماء. (٢٠١٨). الهجرة كمعطى أمني اجتماعي: ضرورة أمننة الهجرة في ظل صدام الحضارات. مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية. مركز جيل البحث العلمي. ع (١٨). ص ص ٤٧-٥٩.
٢٨. صالي، محمد. (٢٠١٤). الجهود الدولية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية. مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية. مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، ع (١٥). ص ص ١١٨-١٢٨.
٢٩. الصديقي، سعيد. (٢٠١٣). تشديد الرقابة على الحدود وبناء الأسوار لمحاربة الهجرة: مقارنة بين السياستين الأمريكية والإسبانية. مجلة رؤي استراتيجية. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. مج (١) (٣). ص ص ٩٠-١١٥.
٣٠. صديق، محمد خليفة. (٢٠١٣). سياسة الدول والخبرة العملية للاندماج الاجتماعي للمهاجرين. مجلة آفاق الهجرة: جهاز المغتربين - مركز السودان لدراسات الهجرة والتنمية والسكان، ع (١٠). ص ص ١٦٠-١٦٧.
٣١. طالب، مصدق. (٢٠١١). الضمانات الدولية والداخلية لحقوق العمال المهاجرين. مجلة الحقوق. الجامعة المستنصرية. مج (٤) (١٥). ص ص ٢١٨-٢٥٢.
٣٢. عبدالرحمن، مساهل. (٢٠١٨). سياسات إدارة الهجرة الدولية: نظرة عامة على جهود المنظمات الدولية وسياسات دول الاستقبال. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا. جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف. ع (١٨). ص ص ٢٣-٤٤.
٣٣. عريشة، ميلاد. (٢٠١٨). هجرة الكفاءات الليبية إلى الخارج. مجلة التربوي، ع (١٢). ص ص ٢٣٠-٢٤٩.
٣٤. عفان، منال. (٢٠١٨). المحددات الاقتصادية الكلية لهجرة العمل الدولية: دراسة حالة للهجرة من مصر إلى المملكة العربية السعودية. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة. مج (١٩) (٣). ص ص ٧-٣٧.

٣٥. علواش، فريد. (٢٠١٣). الجهود القانونية للأمم المتحدة في مكافحة تهريب المهاجرين. مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة محمد خيضر بسكرة. ع (٨). ص ص ٣٣-٤٠.
٣٦. عمراني، نادية. (٢٠١٥). دور الجهود الدولية، الإقليمية والوطنية في الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية. مجلة جيل حقوق الإنسان. ع (٦). ص ص ٩٩-١١١.
٣٧. عيد، محمد. (٢٠١١). التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير المشروعة. مجلة حقوق حلوان للدراسات القانونية والاقتصادية. ع (٢٤). ص ص ٤٦٨-٥١٥.
٣٨. فريجة، أحمد. (٢٠١٥). الآليات المعتمدة من قبل الاتحاد الأوروبي لمواجهة الهجرة غير الشرعية. مجلة المفكر. جامعة محمد خيضر بسكرة. ع (١٢). ص ص ١٨٣-٢٠٨.
٣٩. قارة، وليد. (٢٠١٥). الآليات الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم بين الواقع والمأمول. مجلة الندوة للدراسات القانونية. ع (٥). ص ص ١١٣-١٣٧.
٤٠. كريم، سعيد محمد. (٢٠١٧). منطق التوسع الرأسمالي: تبعية العمل لرأس المال وتنامي ظاهرة الهجرة الدولية للقوى العاملة. مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية. مج (٦) (٢٢). ص ص ٣٥٧-٣٩٢.
٤١. اللجنة الدولية للصليب الأحمر. (٢٠١٦). الهجرة: البحث عن مكان تحت الشمس. ع (٦٠). جنيف.
٤٢. مجدوب، عبدالمؤمن. (٢٠١٤). ظاهرة الهجرة السرية والإرهاب وأثرها على العلاقات الأورومغاربية. دفاتر السياسة والقانون. جامعة قاصدي مرباح. ع (١٠). ص ص ٣٠١-٣١٤.
٤٣. محمد، نشوى مصطفى. (٢٠١٢). دور الهجرة الدولية في تعزيز الديمقراطية في الدول العربية المرسلة. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية. ع (١). ص ص ٢٤٣-٢٦٨.
٤٤.المصراتي، عبدالله أحمد عبدالله. (١٤٣٥هـ). الهجرة غير الشرعية بالمجتمع الليبي: دراسة اجتماعية ميدانية على المهاجرين غير الشرعيين بمركز قنفودة بمدينة بنغازي، ونشرت دراسته في المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد ٣٠، العدد (٥٩)، ص ص ١٩٣-٢٢٨ الرياض (٢٠١٤م- ١٤٣٥ هـ).
٤٥. مطاوع، محمد. (٢٠١٥). الاتحاد الأوربي وقضايا الهجرة: الإشكاليات الكبرى والاستراتيجيات والمستجدات. مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، مج (٣٧) (٤٣١). ص ص ٢٢-٣٩.

٤٦. ميخائيل، أشرف. (٢٠١٤). تصور مقترح في طريقة خدمة الجماعة لمواجهة مشكلة الهجرة غير الشرعية لدى الشباب. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية. ع (٣٦).5391-5321 .
٤٧. وكالة الأمم المتحدة للهجرة. (٢٠١٧). تقرير الهجرة في العالم لعام ٢٠١٨. المنظمة الدولية للهجرة. نيويورك.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

1. Australian Government Department of Home Affairs. (2018). Australia's 2019-20 Migration Program. Australia.
2. Batsaikhan, Uuriintuya. Darvas, Zsolt. Raposo, Inês Gonçalves. (2018). People on the move: migration and mobility in the European Union. Bruegel.
3. Blokker, Vincent. (2016). Troubled waters: European and Australian approaches to maritime migration during Tony Abbott's tenure. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/311232154_Troubled_waters_European_and_Australian_approaches_to_maritime_migration_during_Tony_Abbott's_tenure.
4. Chia, Joyce. McAdam, Jane. Purcell, kate. (2014). Asylum in Australia: "Operation Sovereign Borders" and International Law. Australian Year Book of International Law Vol 32.
5. Conant and others, The World's Congested Human Migration Routes in 5 Maps, National Geographic, PUBLISHED September 19, 2015, http://news.nationalgeographic.com/2015/09/150919-data-points-refugees-migrants-maps-human-migrations-syria-world.
6. Doherty, Ben. (2015). Call me illegal: The semantic struggle over seeking asylum in Australia. Reuters Institute for the study of journalism. University of Oxford.
7. European commission. (2011). Europe without borders: The **Schengen** area. Retrieved from https://ec.europa.eu/home-affairs/sites/homeaffairs/files/elibrary/docs/schengen_brochure/schengen_brochure_dr3111126_en.pdf

8. Frontex: Annual Risk Analysis 2011.
9. Frontex, Migratory routes map, https://www.thenewhumanitarian.org/ar/file/71512
10. Frontex Risk Analysis reports, site: http://frontex.europa.eu.
11. Grau, Alfredo Juan Grau. López, Federico Ramírez. (2017). Determinants of Immigration in Europe. The Relevance of Life Expectancy and Environmental Sustainability. Sustainability,2017, 9, 1093.
12. Heath, Anthony. Richards, Lindsay. Ford, Robert. (2016). How do Europeans differ in their attitudes to immigration? Paper presented in session 1.1.2 'Attitudes towards immigrants: contextual and individual sources' at the 3rd International ESS Conference, 13-15th July 2016, Lausanne, Switzerland.
13. IOM, Migration Flows Europe, Frontex, 2017.

14. International Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination. (1969). United Nation.
15. International Migration Report. 2017, United Nations New York,2017.
Site:https://www.un.org/en/development/desa/population/migration/publications/migrationreport/docs/MigrationReport2017_Highlights.pdf.
16. Kandel, William A. (2018). A Primer on U.S. Immigration Policy. Congressional Research Service.
17. Kandel, William A. (2018). Permanent Legal Immigration to the United States: Policy Overview. Congressional Research Service.
18. Latek, Marta. (2019). Interlinks between migration and development. European Parliamentary Research Service.
19. Markaki, Yvonni. Longhi, Simonetta. (2012). What Determines Attitudes to Immigration in European Countries? An Analysis at the Regional Level. Institute for Social and Economic

Research, University of Essex.
20. Orrenius, Pia M., and Zavodny, Madeline. (2010), Beside the Golden Door: U.S. Immigration Reform in a New Era of Globalization. Washington, DC: AEI Press.
21. Parliament of Australia, site, https://www.aph.gov.au/about_parliament/parliamentary_departments/parliamentary_library/pubs/rp/rp1617/quick_guides/boatturnbacks
22. Peri, Giovanni. (2011). Immigration and Europe's Demographic Problems: Analysis and Policy Considerations. Ifo Institute- Leibniz Institute for Economic Research at the University of Munich, Vol. 09, Iss. 4, pp. 3-8. At site: https://www.ifo.de/DocDL/dicereport411-forum1.pdf
23. Pierce, Sarah. Bolter, Jessica. and Selee, Andrew. (2018). U.S. Immigration policy under Trump: Deep Changes and Lasting Impacts. Migration Policy Institute.
24. Rica, Sara de la. Glitz, Albrecht. Ortega, Francesc. (2013). Immigration in Europe: Trends, Policies and Empirical Evidence.
25. Steven, A. Camarota. Karen, Zeigler. (2016). Immigrants in the United States A profile of the foreign-born using 2014 and 2015 Census Bureau data. Center for Immigration Studies. Washington DC.
26. United Nations, Department of Economic and Social Affairs, (DESA), Population Division (2013). Trends in International Migrant Stock: The 2013 Revision. United Nations Database, POP/DB/MIG/Stock/Rev.2013. Available from http://www.un.org/en/development/desa/population/migration/data/ estimates2/index.shtml. Accessed 22 March 2017.
27. United Nations. (2017). International Migration Report 2017. Department of Economic and Social Affairs. New York.
28. UNODC (United Nations Office on Drugs and Crime), 2011, Smuggling of Migrants by sea,
http://www.unodc.org/documents/human-trafficking/Migrant-Smuggling/Issue-

Papers/Issue_Paper_- _Smuggling_of_Migrants_by_Sea.pdf.
29. U.S. Government Publishing Office. (2016). Oversight of United States Immigration and Customs Enforcement. Second Session.
30. Wike, Richard, Stokes, Bruce. Stewart, Rhonda. (2016). Europeans fear wave of refugees will mean more terrorism, fewer jobs. Pew Research Center, Washington DC.